الفصل الثالث

التخطيط الكيفى للتعليم الإلزامي خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٦٧

(فترة التخطيط الشامل)

الفصل الثالث
التخطيط الكيفى للتعليم الإلزامي خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٦٧
(فترة التخطيط الشامل)

فى عام ١٩٥٥ ظهرت الحاجة إلى أجهزة موحدة للتخطيط تتولى وضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي معا بحيث تتضمن هذه الخطة أهدافا رئيسية ومشروعات متناسقة تنفذ فى فترة محدودة تتكاتف فيها جميع الجهود القومية -حكومية وغير حكومية-، وتم إنشاء هذا الجهاز متضمنا مجلسا أعلى للتخطيط القومى، لجنة التخطيط القومى، مكاتب التخطيط فى الوزارات والمؤسسات واكتمل هذا كله بإنشاء وزارة التخطيط لجمع أطراف هذه العملية، ووضع المعالم الرئيسية لمشروع السنوات العشر ٦٠-١٩٧٠ و الخطة المفصلة للمرحلة الأولى ١٩٦٠-١٩٦٥[١]

وكانت أهم أهداف هذه الخطة هى:

- -مضاعفه الدخل القومى كل عشر سنوات.
- -الارتفاع بمستوى معيشة الشعب.
- -تحقيق اكبر قدر ممكن من العمالة حتى يمكن تحقيق العمالة الكاملة فى نهاية الخطة الخمسية الثانية.
- -إقامة هيكل صناعى متكامل.
- -عدالة التوزيع عن طريق: تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص فى الخدمات الأساسية، وتذويب الفوارق بين الطبقات، وربط زيادة دخل العامل بالإنتاجية ، و التقريب الحضارى بين المدينة والقرية بحيث ينال الريف نسبه متوازنة من مشروعات الخدمات الأساسية [٢].

ومن هنا اصبح رسم السياسة التعليمية أمرا يوضع فى المنظور الديناميكى لنشاط المجتمع فى مختلف القطاعات، حيث تتحدد سياسة التعليم بمشروعات تكوين راس المال وإنتاج السلع الاستهلاكية وخدمات الصحة والإسكان وخدمات الثقافة ومطالب الإدارة والأجهزة السياسية وغيرها من الأنشطة المتطورة فى حياه المجتمع ، ويعنينا فى هذا المجال وظيفة التعليم وسياسته فى إعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق أهداف التخطيط القومى ، حيث أن العنصر البشرى وما يتوافر لديه من معارف واتجاهات وقيم خلقيه ومهارات وقدرات على الابتكار ، كلها أمور تمثل الوجه الآخر لعمليه التقدم الاقتصادي والاجتماعي[٣].

وكانت الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لمحددات السياسة التعليمية فى ذلك الوقت هى:-

- قيام أنواع جديدة من الأنشطة الاقتصادية ولاشك أن الاستثمارات الجديدة تنتج أعمالا جديده كما تستلزم مهارات جديده لدى الخريجين لسوق العمل.
- -الحاجة إلى عناصر المهارة الفنية بدرجات أكبر فى الإنتاج والإدارة.

١- محمد خيري حربي : **تطور التخطيط التربوي في ج.م.ع**..مرجع سابق، صص ٥٠-٥٢

٢- ج.ع.م،: وزاره التربية والتعليم **سياسة التربية والتعليم (١٩٦٠ - ١٩٧٠)**، القاهرة، وزاره التربية والتعليم، أكتوبر ١٩٦٥، ص٢

٣-شبل بدران :**الثورة والتعليم، دراسة في العلاقة بين السياسة التعليمية والتنمية**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥. صص ٩٩-١٠٠

- -الحاجة إلى معلمين ومدربين ذلك أن الخبرة والفطنة لم تعد كافيه للعمل والإنتاج .
- -تيسير فرص العمل كحق من حقوق الإنسان مما يجعل ضرورة إعداد المواطن لممارسه هذا الحق ضرورة اقتصادية واجتماعيه[١].

أهداف التعليم في إطار المرحلة الشاملة للتخطيط :

كانت أهم الأهداف العامة للتعليم فى إطار خطة التنمية فى هذه المرحلة هى : إعداد قوة بشريه على درجه معينه من المهارات المتنوعة لتواجه متطلبات خطه التنمية الشاملة، وإعداد المواطن العربى الاشتراكى بالمعنى المفهوم فى حدود الاشتراكية العربية.[٢]

و قد ارتكزت أسس التخطيط التعليمى خلال تلك الفترة على عدة مبادئ حددتها اللجنة الوزارية بما يلى:

-اعتبار التعليم الابتدائى أحد الحقوق الأساسية لجميع المواطنين.

-فتح المجال أمام جميع المواطنين للانتقال من مرحله تعليمية إلى أخرى متقدمة دون أن تقف عقبات مادية فى طريقهم وعلى أسس متكافئة تسمح لكل من تؤهله قدراته العقلية ببلوغ أعلى درجات التعليم.[٣]، مع الأخذ بمبدأ العلم للمجتمع فى هذه الفترة وذلك بناء على نص ميثاق العمل الوطنى " أن العلم للعلم فى حد ذاته مسئولية لا تستطيع طاقاتنا الوطنية فى هذه المرحلة أن تتحمل أعباءها، لذلك فإن العلم للمجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة، على أن بلوغ النضال الوطنى لأهدافه سوف يسمح لنا فى مرحله متقدمة من تطورنا بان نساهم إيجابيا مع العالم فى العلم للعلم" [٤].

وعلي ذلك فقد اختار المخطط للتعليم الاشتراكية كوسيلة وهدف وكان مدخله العلم للمجتمع مع الحفاظ على حق التعليم الابتدائى للجميع وحرية الانتقال من مرحلة إلى أعلى حسب القدرات العقلية لكل مواطن، وليس العمل على رفع هذه القدرات .

أهداف التعليم الإلزامى :

بناء على الأهداف العامة للتعليم والأسس والمبادئ السابقة تم تحديد أهداف تخطيط التعليم الإلزامى كما يلى:

- أن يعمل التخطيط على الاستفادة من الأموال التى ترصدها الدولة لهذا التعليم ، و أن تتكافأ الفائدة منه مع ما يبذل من جهود وأموال بحيث يتضح هذا العائد فيما يأتى:

١)تحقيق المدرسة الابتدائية لأهدافها فى تخريج المواطن المستنير.

٢)تزويد التلاميذ بالخبرات والمعلومات التى تجعلهم قادرين على تحسين مستواهم الاجتماعى والاقتصادى والارتفاع بمستوى الجماعة والبيئة.

١-المرجع السابق، صص ١٠٠-١٠٣

٢- ج.ع.م، وزاره التربية والتعليم : **سياسة التربية والتعليم (١٩٦٠ - ١٩٧٠)**، القاهرة، التربية والتعليم ، أكتوبر ١٩٦٥.ص٢

٣-وزارة القوى العاملة : **تقرير اللجنة الوزارية للقوى العامله عن سياسة التعليم**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦، ص ص ١٣-١٤

٤-المرجع السابق، ص١٣

٣)- تمكين المنتهين من المدرسة الابتدائية من متابعة الدراسة فى يسر وسهولة بالمدارس الإعدادية أو الإسهام فى نواحى العمل والإنتاج فى بيئاتهم فى مختلف ضروب الحياة[١]

وترجمت إدارة التخطيط هذه الأهداف إلى أهداف اكثر إجرائية للتعليم الإلزامى وهى :

- ♦ -مساعدة الطفل على أن ينمو نموا متكاملا من جميع النواحى الجسمية والعقلية والاجتماعية والوجدانية والروحية.
- ♦ -إعداد الطفل للحياة العملية فى البيئة التى يعيش فيها وذلك عن طريق تنشئته على الولاء لبيئته وتعريفه بمصادر الثروة فيها ، و الكشف عن ميوله واستعداداته وتدريبه على بعض المهارات التى تناسب قدراته وميوله وتتناسب مع خامات البيئة وإمكانياتها.
- ♦ -تعويده احترام العمل اليدوى ومن يقومون به وجعله قادرا على شق طريقه فى الحياة بعد تدريب قصير .
- ♦ -تنشئة الطفل على الاعتزاز بالوطن والقومية العربية.
- ♦ -تربيته للحياة فى مجتمع ديمقراطى اشتراكى تعاونى[٢]

الخطة الخمسية الأولى للتعليم العام(٦٠/٦١-٦٤/ ١٩٦٥) .

اشتمل مشروع الخطة على مراحل الخدمة التعليمية، أسس المشروع فى المراحل المختلفة، مقارنة بين الوضع فى عام ٦٠/٥٩ وما سيكون عليه عام ٦٥/٦٤، وتكاليف المشروع (الرأسمالية والدورية)، وتطور ميزانية التعليم فى الأعوام السابقة، وتوزيع تكلفه المبانى على سنوات المشروع، كما اشتملت الخطة على مشروع التعليم الابتدائى الذي حددته الخطة بعدد من الأسس أهمها :

أ- استيعاب الملزمين.

حدد المشروع السياسات التالية لقبول الملزمين:

١.-قبول نسبة معينة من الملزمين تتزايد سنه بعد أخرى بالرغم من الزيادة المطردة فى عدد الملزمين قدرت ب ٢،١٪ سنويا ، وحددت هذه النسبة التصاعدية على سنوات المشروع كالاتى :

- ٧٩,١٪ - ٨١,٩٪ - ٨٤,٦٪ - ٨٧,٣٪ ، وقد روعى الوصول إلى الاستيعاب الكامل عام ٧٠/٦٩.

٢.-قدر ما تستوعبه مدارس القطاع الأهلى المعان وغير المعان ٧٥٠٠٠ ملزما كل عام.[٣]

١- ج.ع.م. وزاره التربيه والتعليم :**تقرير عن حالة التعليم الابتدائى ١٩٦١/١٩٦٢**، القاهرهوزاره التربية والتعليم، ١٩٦٢، ص ٣

٢-ج.ع.م.، وزاره التربية والتعليم ادارة التخطيط والمتابعة :**الخطط الدراسية بالمرحلة الابتدائية -دراسة مقارنه**، القاهرة ، وزاره التربية والتعليم ١٩٦١، صص ٢-٣

٣-ج.ع.م، وزاره التربيه والتعليم، الاقليم الجنوبى، مكتب الوكيل (التخطيط):**مشروع السنوات الخمس ٦٠/٦١-٦٤/٦٥**، القاهره، مايو ١٩٦٠. ص٤ - يقصد بالاقليم الجنوبى مصر فى فترة الوحدة مع سوريا -

ب- إعداد المعلم .

صممت أرقام المشروع بالنسبة لدور المعلمين والمعلمات على أساس احتياجات المرحلة الابتدائية من المعلمين والمعلمات حسب المشروع المعروض لهذه المرحلة ، **على أساس زيادة مدة الدراسة إلى أربع سنوات بدلا من ثلاث** بدءا من العام الدراسي ٦٢/٦١ ، أن نسبه النجاح ٩٠٪ في امتحانات النقل و ٨٠٪ في الامتحان النهائي وان متوسط عدد الطلبة في الفصل الواحد ٣٠ في الصف الأول و ٢٥ في باقي الفصول.

ج- توفير الأبنية المدرسية.

قدر المشروع مجموع الفصول المقترح إنشاؤها في المرحلة الابتدائية ١٤٦١٠ فصلا في السنوات الخمس، مع **تخفيض فصول المرحلة الإعدادية** قدره ٩١٥ فصلا في عام ٦١/٦٠ ، وزيادة فصول دور المعلمين والمعلمات ٥٠٤ فصلا، و ترييف ١٨ مدرسه ابتداء من ٦٢/٦١ و **خفض مستمر في جميع السنوات لأقسام اللغة الفرنسية** ومجموع الخفض فيها ٥٢ فصلا.[١]

- وتضمن المشروع **خطة عشرية لتعميم التعليم الإلزامي** وكانت أهم الأسس التى قامت عليها الخطة العشرية :
- تخطيط المشروع على أساس تنفيذه على مدار عشر سنوات تخفيفا لأعباء الميزانية وحتى يتسنى لبرامج التعليم أن تساير مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والمشروعات الأخرى ، و حتى يمكن للمراحل التعليمية التالية توفير الإمكانات لاستقبال من تؤهلهم قدراتهم واستعداداتهم من بين المنتهين في التعليم الابتدائي.
- تخطيط سياسة لإعداد المعلمين على أساس **التقيد في السنوات الثلاث الأولى من المشروع بعدد الطلاب الحاليين بمدارس المعلمين والمعلمات العامة والريفية** ثم رسم سياسة للسنوات السبع الباقية منه بما يقابل التوسع والنمو في فصول المقبولين بالسنة الأولى مع مراعاة الإحالة إلى المعاش والوفاة والإعارات والانتدابات الخارجية للأقطار الشقيقة واستبدال المعلمين غير المؤهلين
- **استمرار العمل بنظام الفترة المسائية** لقبول اكبر عدد ممكن من الملزمين حتى لا يتأخر تنفيذ المشروع.
- تخطيط سياسة بنائية لإنشاء مدارس جديدة بمعدل **١٣٠ مدرسه سنويا** منها ٦٠ مدرسه بكل منها ٦ فصول، ٧٠ مدرسة بكل منها ١٢ فصلا.
- **بناء ١٠٠ فصل سنويا ملحقة بمدارس حكومية قائمة** في حدود المبلغ المعتمد بالمشروع، استئجار باقي الفصول لاستيعاب المقبولين، مع مراعاة التوزيع الجغرافي وكثافة السكان واحتياجات الجهات المختلفة وظروف كل بيئة منها.
- أن الفصل الواحد **يتسع ٤٨ تلميذا** من المقبولين الجدد.
- **نقل التلاميذ من فرقه إلى أعلى دون رسوب** استنادا إلى قانون ٢١٣ لعام ١٩٥٦
- أن **التسرب الملحوظ حاليا في تناقص مستمر** لزيادة الوعي التعليمي[٢]

١-المرجع السابق صص ٦، ٧

٢-المرجع السابق صص٤٠- ٤٧

الجوانب المطورة لكيف التعليم الإلزامي في التخطيط خلال سنوات المشروع

على الرغم من أن هذه الخطة هى الأولى فى إطار خطة التنمية الشاملة و فى تاريخ جمهورية مصر العربية فقد كانت لها العديد من الجوانب المطورة للتخطيط وللعملية التعليمية من أهمها :

١- الإعلام عن التخطيط التربوي والخطة.

بدأ جهاز التخطيط بدراسة ونشر سلسلة من البحوث عن التخطيط التربوي أسسه ومراحله، وخطواته بل كل تقرير عن التعليم أو التخطيط يصدر عن الوزارة يتقدمه إطار نظري عن التربية والتخطيط وهذا معناه أن الوزارة كانت تعمل على الأعلام للتخطيط وترسيخ أسس هذا العلم للعاملين بالتعليم .

كما حرصت الوزارة على نشر سلسلة من البحوث المقارنة لدراسة نظم التعليم وأهدافه ووسائله وافضل الطرق للتغلب على ما يواجهه من مشكلات وعقبات [١]، وإنشاء الأجهزة الفنية المختصة بالدراسات والبحوث والتخطيط لمختلف الجوانب الفنية والإدارية فيه ، وقد عنيت هذه الأجهزة بدراسة كثير من المشكلات والمسائل التعليمية في المرحلة الابتدائية وظهرت هذه النتائج في كتيبات أرسلت إلى المعنيين بمديريات التربية والتعليم.[٢]

٢: توفير البيانات:

قيل أن قاعدة المعلومات فى مصر عبر الخمسينيات والستينيات قد أثبتت كفاءتها حيث بدأت بالمتوفر من البيانات رغم عدم دقتها وكثرة الثغرات فيها على أن يتم تحسينها وتطويرها لخدمة التخطيط سنة بعد الأخرى، ورغم ارتفاع نسبة الخطأ فقد عكست البيانات المتاحة اتجاها اقرب إلى الواقع، ولكن توالى التحسين تأخر تنفيذه رغم بذل الجهود فى جمع البيانات التى لم يكن معظمها متناسقا ومترابطا فضلا عن أن المفاهيم لم تكن موحدة [٣].

وقد تغلب التخطيط للتعليم على مشكلة نقص قاعدة البيانات فاعتمد في وضعه لمشروع الخطة الحالية على تقديرات الخطة الخمسية ٥٥-١٩٦٠ التى عملت على تثبيت فصول السنة الأولى الابتدائية لعدة أغراض :

- تقدير الحد الأدنى لما سوف تتحمله الدولة من أعباء مالية في الأعوام الخمس التالية ، المرتبطة بالزيادة اللازمة للفصول في الفرق الأعلى تبعا لما يستلزمه النمو الطبيعي في داخل المدرسة الابتدائية بنقل المقيدين بالفرقة الأولى إلى الفرقة الأعلى منها..
- تقدير نسب استيعاب التلاميذ الجدد في سن الإلزام.
- تخريج الأعداد اللازمة من المعلمين لمقابله هذا التوسع سنة بعد أخرى
- وضع برنامج مقابل لبناء مدارس جديده تتفق مع احتياجات الجهات المختلفة[٤]

١- وزارة التربية والتعليم : **الخطط الدراسيه بالمرحله الابتدائيه** ، مرجع سابق، التقديم

٢-ج، ع، م. وزاره التربيه والتعليم : **تقرير عن حاله التعليم الابتدائى ١٩٦١/١٩٦٢**، القاهره، وزاره التربية والتعليم ١٩٦٢، ص ٥ - ٦

٣- فتحية زغلول، عفاف نخلة : **منهجية تطوير نظام مصرى للمعلومات التخطيطية (٥ مسح قاعدة البيانات التخطيطية)**، م(١٥٠٦)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٨٩، صص٤- ٦

٤-ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم : **مشروع السنوات الخمس ٦٠/٦١-٦٤/١٩٦٥**، مرجع سابق، ص ٣٧

• هذا بالإضافة إلى الدراسات التي تمت بواسطة إدارة الإحصاء مثل : مسح لتوزيع الخدمات التعليمية في كل منطقة وأسس توزيع الخدمة التعليمية وحصر تفصيلي للإمكانات المتاحة ، ونواحي النقص واقتراحات العلاج.، حصر القوى العاملة لمشروعات السنوات الخمس.[١]

٣- الاعتماد على المعايير للتحكم في الخدمة التعليمية والقوى البشرية:

أعتمد مشروع الخطة على وضع معايير لتوفير الخدمة التعليمية للمراحل المختلفة وضمان صحة التقديرات الكمية للموارد والتجهيزات، فحدد المشروع أن المرحلة الإلزامية سوف تستوعب ١٠٠ لكل ألف نسمة كما حدد نسب التسجيل لدور المعلمين وهى ٥٤, لكل ألف نسمة كما هو موضح بالجدول التالى

جدول (٣)

نسب التسجيل للمراحل المختلفة لكل ألف من السكان [٢]

المرحلة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	إعدادي مهني	ثانوي مهني	دور معلمين
عدد التلاميذ	١٠٠	١٠,١	٤,٩	١,٣٨	٢,٣٣	٠,٥٤

ومن الجدول السابق يتبين أن الدولة حددت أن خدمة التعليم قبل الجامعى سوف تقدم إلى ١١٩،١٥ مواطن من كل ألف نسمة، وتبعا للمعايير السابقة فقد قدرت الخطة عدد الفصول والمعلمين اللازمين للمرحلة الابتدائية هى ١٤٦١٠ فصل، ١٧٥٣٢ معلم. [٣]

جدول (٤)

معايير القوى البشرية للتعليم الإلزامى فى الخطة (٦٠ -١٩٦٥) [٤]

	مفتش	ناظر	مدرس	تلميذ*	كاتب	خدم
المعدل	٣٠/١ مدرسه	١/ مدرسه	١,٢/ فصل	٤٠/ فصل	٦٠٠/١ تلميذ	٦/١ فصل

حددت الخطة نصاب الفصل والمدرسة فى المرحلة الإلزامية من القوى البشرية المخصصة للإدارة فحددت مفتشا لكل ٣٠ مدرسة، ناظرا لكل مدرسة و كاتبا لكل ٦٠٠ تلميذ، وخادما لكل ستة فصول و ١،٢ مدرسا لكل فصل و ٤٠ تلميذا لكل فصل، كما حدد كثافة الفصل الواحد ٤٨ تلميذا للمقبولين الجدد [٥].

١-ج.م.ع. وزاره التربيه والتعليم المركزيه : **التقرير السنوى الاول عن مشروعات التخطيط والمتابعه فى التربيه والتعليم**، القاهره، وزاره التربية والتعليم ١٩٥٩.صص ٥٠-٥٣

٢-ووزارة التربية والتعليم : **مشروع الخطة الخمسية ٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤** ، مرجع سابق، ص ٢٥٤

٣-المرجع السابق ص ٣٢٥

٤-المرجع السابق صص ٢١٥-٢١٦

٥-المرجع السابق، ص٤٠

ومن المعروف أن المعايير عادة من الوسائل المعينة للتخطيط الكمى، وان الخطط التعليمية التى تتصف بالمحافظة المعيارية والدقة الرقمية عادة ما تعجز عن إدراك الواقع الاجتماعي والإحاطة به، حيث أن الدقة الرقمية لا تغنى عن صحة التشخيص[١] ، ولكن من جهة أخرى كانت هذه التقديرات الكمية تخدم العملية التعليمية من خلال توفير الموارد أو إعادة توزيعها لعلاج ندرة الموارد فى ضوء الزيادة السكانية وشدة الطلب على التعليم، وكانت هذه المعايير بمثابة دليل عمل للخطط التالية .

٤- أولوية التعليم الابتدائي في التمويل:

كان أهم أهداف الخطة هو رسم برنامج لتعميم التعليم الابتدائي ينفذ في فترة معقولة تتناسب مع أهمية هذا المشروع وضخامة أعبائه المالية وقد أعطته الأولوية من حيث الإمكانيات المادية , ويظهر هذا في نسب المخصصات المالية للمراحل التعليمية المختلفة كما فى الجدول التالى :

جدول رقم (٥)

نسب التكلفة الرأسمالية والدورية للمراحل التعليمية خلال مشروع الخطة (٦٠-٦٥)[٢]

المرحلة التعليمية	رأسمالي	دوري
الابتدائي والتربية الخاصة	٪٣٠,٧	٪ ٣٢,٣
إعدادي عام وعملي ومكفوفين	٪ ٣,١	٪٨,٤
ثانوي عام ونسوى	٪٣,٧	٪٣,٦
إعدادي صناعي	٪ ١٠,٦	٪٩,٦
إعدادي تجارى	٪٢,٥	٪١,٢
ثانوي صناعي	٪٦,٣	٪٦,٨
ثانوي تجارى	٪٢,٥	٪٣,٣
دور المعلمين والمعلمات	٪٢,٨	٪٥,٨
معاهد عليا وكليات	٪١,٦	٪٢,٢

وكما هو موضح فى الجدول يلاحظ أن مشروع الخطة قد خصص اكثر من ثلث التكاليف الكلية للخطة للمرحلة الإلزامية، كما خصص ٣٠,٧ ٪ من التكاليف الرأسمالية وذلك لبناء ٦٥٠ مدرسة واستيفاء التجهيزات المطلوبة للتعليم الإلزامي، كما حرص المخطط على اعتماد أموال للترميم والإصلاح فى حدود ٢٥٠،٠٠٠ جنيه ، و لم ترصد أي ميزانية لإحلال المدارس غير الصالحة أو المتصدعة كما هو موضح بجدول المصروفات الرأسمالية (٦) ، فحسب إحصاء يونيو ١٩٦٠ كان هناك حوالي ٣٤٪ من المدارس غير صالحه[٣] ويبدو أن المشروع حاول أن يفي بوعد بناء ١٣٠ مدرسه في العام فعملت على إبقاء وضع المدارس المتصدعة على ما هو عليه .

١- آلان بينيامى : **ما الدروس التى تقدمها استراتيجية المنشآت الاقتصادية للتخطيط التربوى**، مستقبليات (٧٠)، مج١٩، ع٢، مرجع سابق، ص٢٧١

٢- وزاره التربية والتعليم :**مشروع الخطة الخمسية ٦٠-٦٥**، مرجع سابق، ص١٧

٣- وزاره التربية والتعليم ، ادارة التخطيط والمتابعة : **الخطط الدراسيه بالمرحله الابتدائيه "دراسه مقارنه"**، مرجع سابق، ص٤

جدول (٦)
المصروفات الرأسمالية لمشروع الخمس سنوات ٦٠-٦٥[١]

مرحلة	عدد مباني	جديد	مواصلة	جمله	تجهيزات وماكينات	جمله المصروفات
ابتدائي تربيه خاصة	٦٥٠	٥٥٢٠٠٠٠	١٥٥٥٠٠٠٠	٧٠٧٠٠٠٠	١٧٧٠١٣٥ ٢٩٢٩٤	٨٨٤٠١٣٥ ٢٩٢٩٤
جمله	٥٦٠	٥٥٢٠٠٠٠	١٥٥٥٠٠٠٠	٧٠٧٠٠٠٠	١٧٩٩٤٢٩	٨٨٦٩٤٢٩
جمله إعدادي	٥٦	١٩٢٠٠٠	٧٩٠٠٠ إحلال ٤٨٠٠٠٠	٧٥١٠٠٠	١٨٦٤٨١	٩٣٧٤٨١
ثانوي عام ونسوى	١٨	١٢٠٤٠٠٠	١٣٣٥٠٠٠ إحلال ٥٩٨٤٠٠٠	٨٣٤٣٠٠٠	٧٧٠٨٩	٩١١٣٩٨
معلمين	٨٠٤ داخلي	٢٢٠٨٠٠٠	١٢١٠٠٠ إحلال ١٥٨٤٠٠٠	٥٠٠٢٠٠	٣٧٨٨٤٨	٨٧٩

ولكن يلاحظ آن التعليم الفني بأنواعه ومستوياته المختلفة قد خصص له حوالى ٣٤،٩٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع في حين أن جملة تكلفة التعليم الابتدائي في الخطة ٣١،٥٪ , ولاشك أن الاهتمام بالتعليم الفني في هذه الفترة هو حسنة من حسنات المشروع ولكن إذا قورن الاهتمام بالتعليم الفني مع الرغبة الأكيدة في إتاحة فرصة التعليم لكل من هو في سن الإلزام , فكان ينبغي أن ترفع مخصصات التعليم الابتدائي في حدود ٤٠٪ على الأقل , خاصة وانه تم التوسع بالتعليم الإعدادي الفني على الرغم ما أثير خلال فترة تحضير المشروع من أن هذا التعليم في حاجة إلى دراسة شاملة , وكان من الممكن عدم الإفراط في التوسع في هذا المستوى من التعليم الفني حتى يتم دراسة كل المشاكل التي أثيرت حوله[٢]

٥-تطوير دور المعلمين وزيادة سنوات إعداد المعلم :

هناك عدة قضايا يجب أن يحسمها المخطط بشأن إعداد المعلم وهى :

- متى يبدأ إعداد المعلم هل بعد المرحلة الابتدائية أم الثانوية.. ؟ ولآى عدد من السنين ؟
- و ماذا يدرس المعلم ؟، و تبرز مسئولية البحث التربوى فى هذه النقطة لكى يحدد أى هذه العناصر أكثر تأثيرا على العملية التعليمية وأقل تكلفة. [٣].

وقد رأى مشروع الخطة زيادة سنوات الإعداد بمدارس المعلمين العامة والريفية إلى أربع سنوات للاعتبارات التالية:

(١) إعداد معلم اكثر نضجا واقدر على تحمل مسئوليه تربيه وتعليم الصغار.

(٢) ازدحام الخطة بمواد كثيرة لا تكفى المدة الحالية لاستيعابها.

---

١ -المرجع السابق ص١٩

٢-حسن عباس حسن خليل : تلخيص وعرض لمشروع السنوات الخمس للتربية والتعليم -جمهورية مصر العربية، **صحيفة التخطيط فى البلاد العربية**، س١، ع٢، بيروت، المركز الاقليمى، للتخطيط التربوىبالبلاد العربية، ١٩٦٣، صص٣٣

٣ جاك حلاق : **الأستثمار فى المستقبل**، مرجع سابق ، صص٢٢٢، ٢٢٣

(٣) وجود مواد أخرى ضرورية لإعداد المعلم لا يمكن إدخالها فى الخطة الحالية
(٤) إعداد مدرس متمكن من اللغة القومية.
(٥) إتاحة فرصه أوسع للتربية العملية.
(٦) الاستغناء عن نظام الأقسام الإضافية.[١]

بالإضافة إلى أن عدد سنوات إعداد المعلم – نظام الثلاث سنوات– يقل عن عدد السنوات التى يمر بها المعلم –خلال تلك الفترة– فى جميع الدول، وان الظروف التى يعمل بها المعلم فى مصر تزيد من أعبائه من حيث : كثرة عدد التلاميذ فى الفصل ، قله الإمكانيات والوسائل المعينة، النقص فى المبانى المدرسية ، ضعف إمكانيات المنزل التى تؤثر فى مستوى التلاميذ وتعين على النهوض بهم[٢]

وأوصت الخطة بأنه" بعد خمس سنوات وعندما تتيح الإمكانات بأن تعمل الوزارة على رفع مستوى إعداد مدرس المرحلة الابتدائية فتجعل القبول بمدارس المعلمين والمعلمات العامة والريفية من بين الحاصلين على الثانوية العامة بقسميها وتكون مده الدراسة سنتين وبذلك يمكن إعداد مدرس اكثر نضوجا وأوسع أفقا[٣] ".

جدول (٧)

تطور مدة إعداد المعلم خلال الخطط الدراسية لدور المعلمين والمعلمات خلال الفترة من ١٩٤٧-١٩٦١

الصف / العام	الأول	الثانى	الثالث	الرابع	الخامس	المجموع
١٩٤٧	٣٣	٣٢	٣٠			٩٥
١٩٦١	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	١٩٠
تربية رياضية	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٤	١٦٦

ومن الجدير بالذكر انه كانت هناك مدارس لإعداد المعلمين للتعليم الابتدائى باسم مدارس المعلمين والمعلمات الخاصة وكان القبول بها مشروطا بالحصول على شهادة الدراسة الثانوية – القسم العام – ومده الدراسة بها ثلاث سنوات لتخريج مدرس مادة ، ولما وضع نظام مدرس الفصل فى التعليم الابتدائى وأخذت دور المعلمين والمعلمات الريفية تخرج مدرسى الفصل، انتفى الغرض من إنشاء مدرسه المعلمين والمعلمات الخاصة، أيضا ألغيت الدراسات التكميلية لحمله كفاءه التعليم الأولى حيث انه لم تعد هناك حاجه لمدرسي الضرورة[٤] .

و رفعت الوزارة سنوات دور المعلمين إلى أربع سنوات عام ١٩٦٢/٦١ ثم إلى خمس سنوات عام ١٩٦٣/٦٢ وأتيح للخريجين فرص استكمال تعليمهم فى مستوى أعلى ، إذ تقرر قبول الممتازين منهم فى الأقسام الإضافية الملحقة ببعض دور المعلمين والمعلمات كما فتح أمامهم باب الالتحاق بكليات المعلمين والمعلمات .

١- وزارة التربية والتعليم : **مشروع الخطة الخمسية ٦٠-٦٥**، مرجع سابق صص ١٥٧

٢- ج.م.ع. وزارة التربية والتعليم : **الخطط الدراسيه بالمرحله الابتدائيه** "دراسه مقارنه "، مرجع سابق، .تمهيد

٣ – وزارة التربية والتعليم :**مشروع الخطة الخمسية ٦٠-٦٥**، مرجع سابق صص ١٥٧

٤ – المرجع السابق، ص٢١٤

كذلك اتجه إلى تعديل نظم إعداد معلمى ومعلمات المرحلة الابتدائية فأنشئت شعبة خاصة يلتحق بها الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الثانوية لمدة عامين لمواجهه الحاجة الشديدة إلى معلمين ومعلمات لتنفيذ الخطة العشرية للتعليم (١٩٦٠-١٩٧٠) والتى تهدف إلى تعميم التعليم الإلزامى[١] .

جدول (٨)

الأهمية النسبية للمواد الدراسية فى خطط الدراسة لدور المعلمين والمعلمات

خلال الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٦١

المواد العام	*المواد الأكاديمية	٪	*المواد التربوية	٪	*مواد اختيارية	٪
عام ١٩٤٧ شعبة آداب	٦٤	٦٨	١٧	١٨	١٤	١٤
١٩٦٢/٦١						
الشعبة العامة	١٢٠	٦٣	٣٦	١٩	٣٤	١٨
الموسيقى	٨٨	٦٤	٣١	١٧	٦٩	٣٧
تربية فنية	٨٩	٥٤	٣١	١٧	٦٩	٣٧
رياضية	٨٨	٦٤	٢٠	١٢	٥٧	٣٦
تدبير	٨٨	٦٤	٣١	١٦	٦٩	٣٧

* الأكاديمية

- **المواد الثقافية** : العربى والخط - دين - مواد اجتماعية - رياضيات - علوم وتربية صحية، إنجليزى
- **المواد التربوية** : التربية - علم النفس - التربية العملية - اللغة الأجنبية - الصحة المدرسية - المجتمع وخدمة البيئة.
- **المواد الاختيارية** : التربية الرياضية - التربية الفنية - التربية الموسيقية - التربية الزراعية - الاقتصاد المنزلى - الحضانة ورياض الأطفال

ومن الجدول السابق يلاحظ أن المواد الثقافية كانت تأخذ الأهمية الأولى فى مناهج دور المعلمين والمعلمات فكانت تحتل ٦٣٪ من مجموع المواد ، وتليها المواد التربوية بفارق كبير حيث احتلت ١٩٪ ثم مواد التخصص فى الشعبة العامة، أما الشعب الأخرى فقد كانت مواد التخصص تتساوى مع المواد الثقافية فى الأهمية تقريبا.

ولا يمكن الحكم على أهمية النسب السابقة وصحتها فقد انقسمت الآراء حول المعارف والمؤهلات الضرورية للمدرسين، فبعضهم يرى أن المؤهلات التربوية هى الأساس ويكفى أن تتخطى معارفه ما ينبغى تدريسه، ويرى البعض الآخر أن على جميع المعلمين أن يحصلوا على مستوى عال من الثقافة العام[٢] ، كما أن عدة دراسات أثبتت أن المعلمين المدربين قادرين على التطوير خاصة المؤهلين وذوى الخبرة مع قدر من التربية والمعلومات العامة ، وان هناك علاقة إيجابية تربط بينهم وبين تحصيل الطلبة، ولكن الأدلة قليلة للتعرف على أي من التطورات فى تدريب المعلم اكثر عائد للتكلفة وأي الإجراءات يجب أن تؤخذ كمرحلة أعلى للمدرس هل التدريب أثناء الخدمة للمدرسين أو إعادة تدريب المدرسين للمناهج الجديد ة أو تحسين الإعداد الأولى ؟

١محمد خيرى حربى :**تطور التربية والتعليم...**، مرجع سابق، ص١٢٤

٢ فرانسواز كايو، ينيفل بوستلثويت : **ظروف التعليم والتعلم فى البلدان النامية**، مرجع سابق ص١٧٨

ويمكن القول أن أحسن الطرق لتحسين كفاءة المعلم سوف تعتمد على أحوال الدولة ، ويمكن تحديدها بعد تحليل التكلفة والعائد والطرق البديلة للاستفادة من المدرس[١]

ومما سبق تبين أن اتجاهات التطوير فى إعداد المعلم فى تلك الفترة قد تركزت فى توحيد مصادر إعداد المعلم ، و زيادة مدة الدراسة ، بالإضافة إلى التركيز على المواد الثقافية فى إعداد المعلم اكثر من المواد التربوية على الرغم من أن الهدف من دور المعلمين فى تلك الفترة هى تخريج مدرس فصل وليس مدرس مادة .

٥-اهتمام الوزارة بتطوير بعض عناصر العملية التعليمية رغم إغفالها فى مشروع الخطة :

اغفل مشروع الخطة الخمسية العديد من القضايا الكيفية مثل أهداف المراحل وعلاقة الخطة بخطه التنمية وخاصة التنمية البشرية من الناحية الكيفية و المناهج ووسائل تحقيقيها (طرق التدريس -كتاب التلميذ - كتاب المعلم - الوسائل التعليمية - كتب المكتبة ..الخ)

وقد وجه للخطة عدة انتقادات بهذا الشأن تمثلت فى :_

أن التكامل بينها وبين خطة التنمية لم يتحقق ولم يستند بالتالي إلى دراسة وافية لحاجات التنمية البشرية بشكل خاص، على الرغم من أن هذه الخطة قد جاءت تفصيلية إلى حد بعيد [٢]، حيث بنيت على أساس الزيادة المتوقعة في أعداد الطلاب والزيادة السكانية ولهذا فقد كانت معزولة تقريبا عن خطة الدولة العامة إلا في اهتمامها بالتعليم الفني والتوسع فيه تبعا لحاجة التنمية الاقتصادية, وعلي ذلك فقد افتقدت أساسا هاما من أسس التخطيط التربوي[٣].

أن الخطة لم تستعرض الأهداف المجتمعية أو التعليمية التي انطلقت منها لتحديد الوسائل أو الاستراتيجيات للوصول للأهداف العامة أو الإجرائية للسياسات التعليمية وذلك " لضمور الأهداف العامة التي توجه الخطة , والافتقار إلى فلسفة تربوية تقود الخطة"[٤]

ولكن من جهة أخرى يلاحظ أن الوزارة لم تغفل عن الجانب الكيفى للتعليم فى تلك الفترة بل كانت تعد على هيئه مشروعات منفصلة للمراحل التعليمية المختلفة عن طريق دوائر التخطيط والمتابعة واللجان المختلفة حيث قامت بتحديد أهداف كل مرحله تعليمية وعرض بعض الوسائل التى تصلح لتحقيقها وكانت أهم هذه الوسائل :-

- وضع الأسس العامة التى تقوم عليها سياسة إعداد المعلمين لأنواع التعليم المختلفة فى ضوء التحليل الوظيفى لعمل المعلم وما يتطلبه من صفات وخصائص ومسئوليات رئيسيه.
- تطوير مناهج وكتب دور المعلمين والمعلمات العامة .
- رسم سياسة الاكتفاء الذاتى فى تخريج المعلين بالمناطق التعليمية المختلفة وخاصة فيما يتعلق بمدرسى المرحلة الأولى يهدف إلى ضمان اكتفاء كل منطقه بمعلمين مؤهلين من أبناء المنطقة حتى يتحقق الاستقرار والقضاء على مشكله الاغتراب .

---

1 -Psacharopoulos,George & Woodhall,Maureen: **Education Development**, ,op cit , p 219-220.

٢-عبد الله عبد الدائم : اوضاع التخطيط فى البلاد العربية، **صحيفة التخطيط فى البلاد العربية**، ع٤، س٥،بيروت، المركز الاقليمى للتحطيط التربوى بالبلاد العربية، ١٩٦٧، ص١٩

٣-عبدالله عبد الدائم : **التخطيط التربوى**..، مرجع سابق، ص٦٦٥

٤-المرجع السابق، ص٦٦٦

- وضع مشروع لتدريب جميع معلمى المرحلة الأولى على النواحى الصحية حتى يصبح المعلم رائدا صحيا فى بيئته.
- مشروعات خاصة بالتقويم والامتحانات وقد تمثلت فى: إعداد إرشادات وأسس تتبع عند وضع أسئلة الامتحانات العامة فى المواد المختلفة ، بحث علاج التأخر الدراسى فى المرحلة الأولى فى ظل نظام النقل الآلى واقتراح الوسائل العملية التى ينبغى أن تتبع حتى يمكن التغلب على مشكله التأخر الدراسى فى المرحلة الأولى ودور كل من المفتش وناظر المدرسة والمعلم فى علاج هذه المشكلة ، حيث لوحظ أن فكرة التقويم المستمر للتلاميذ على مدار العام الدراسى غير واضحة فى أذهان المعلمين والنظار وغيرهم من القائمين على شئون التعليم الابتدائى، فأصدرت الوزارة قراراً وزارياً برقم ٣٥ لسنه ١٩٦٠ بشأن تنظيم عمليه نقل التلاميذ من صف لآخر، واعتبر القرار المعلم مسئولا عن مستوى تلاميذه وتقوية الضعاف منهم والوصول بهم إلى المستوى المطلوب ويقوم مفتشو الأقسام بالاشتراك مع نظار المدارس بوضع النظم الكفيلة بتحقيق هذا الغرض وقد أوجب القرار عقد اختبارات دوريه كل أسبوعين شفهية وتحريرية لتقويم مستوى التلاميذ والكشف عن مدى تقدمهم وإخطار ولى الأمر بتقرير شهرى عن حالته [١].
- السماح لغير الطلاب بالارتفاع بمستواهم العلمى عن طريق التقدم للامتحانات المدرسية من المنازل [٢]
- ربط التعليم بسياسة الدولة فى رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومى وذلك عن طريق:

أ. إدخال المجالات والدراسات العملية فى مناهج التعليم العام حتى لا يقتصر التعليم على النواحى النظرية.

ب. الدعوة إلى احترام العمل اليدوى وتقدير العاملين مع العناية بالهوايات والأنشطة العملية.

ت. تشجيع التلاميذ على الادخار مع تخصيص جوائز للتلاميذ الذين يثبت تفوقهم فى ناحية الوعى الادخارى والمثابرة على التوفير وكذلك تخصيص كؤوس للمدارس الفائزة فى الميدان.

- - تنشئه التلاميذ على الاعتزاز بالقومية العربية وتنميه إدراكهم بعروبتهم وتوجيههم إلى تقدير سياسة التفاهم الدولى والحياد الإيجابى والإيمان بمبدأ السلام العالمى.
- - الاهتمام بالتربية الدينية والقومية وجعلها إجبارية فى الخطة والمنهج [٣].

ومن العرض السابق للوسائل التى اتخذتها إدارة التخطيط للتعليم الابتدائى لتحقيق أهدافه يلاحظ أن هذه الوسائل كانت ترجمة حقيقية للأهداف العامة و الإجرائية للتعليم الإلزامى ، كما أن هناك وسائل استخدمت لحل مشكلات خطة التنمية فى ذلك الوقت مثل تنمية الوعى للادخار والتوفير فى المرحلة الإلزامية وذلك فى الفترة التى عانت فيها خطة التنمية من نقص السيولة المالية نتيجة لتركيز الخطة على عدد من المشروعات الضخمة مثل السد العالى والاستصلاح الزراعى فى وقت واحد .

ومما سبق يتضح أن مشروع الخطة الخمسية الأولى فى إطار التخطيط الشامل كان دوره الأساسى يتحدد فى تحديد الأولويات وتوفير الموارد الأساسية للتعليم أى الجانب الكمى من التخطيط أما الجانب الكيفى فقد كانت تتكفل به إدارة تخطيط كل مرحلة على حده .

٣-ج.م.ع. وزاره التربية والتعليم :**تقرير عن حاله التعليم الابتدائى ١٩٦١/١٩٦٢**، مرجع سابق. ٤٩ ص

٢- ج.م.ع. وزاره التربيه والتعليم المركزيه : **التقرير السنوى الاول عن مشروعات التخطيط والمتابعه فى التربيه والتعليم**، القاهره، وزاره التربية والتعليم ، ١٩٥٩.صص ٣٥-٥٣

٣- وزارة التربية والتعليم : **سياسه التعليم ٦٠-٧٠**، مرجع سابق، صص٦-٨

متابعة وتقويم العملية التعليمية في التعليم الإلزامي:

جندت الوزارة عددا من الفنيين من الديوان ومديريات التربية والتعليم لتقويم العمل في المدارس الابتدائية على أن تتجه العناية بالمدارس النائية بالريف، مستعينة بتقارير مديريات التربية والتعليم ومفتش الأقسام وتقارير جهاز المتابعة بالوزارة ونتائج المؤتمرات التي نظمتها بعض المحافظات ، ثم شكلت لجان فنية أعدت تقريرا شاملا عرض على وكلاء الوزارة ونشرت خلاصته على جميع مسئولي التعليم وتحويل ما تضمنه من توصيات إلى برامج تنفيذية ملزمة للمناطق والمسئولين عن التعليم الابتدائي بما يضمن تحقيق أهداف المدرسة الابتدائية[١]

وعلى الرغم من كل هذه الجهود فكانت الشكوى لا تزال تتكرر من هبوط مستوى التحصيل في المدرسة الابتدائية وان العائد لا يوازى الجهود والأعباء المالية الضخمة التي تنفق ، ولذلك فقد شكلت لجان فنية أخرى لزيارة عينات من المدارس الابتدائية في مديريات التربية والتعليم المختلفة.

ودلت نتائج الاختبارات التحريرية والشفوية التى أجرتها اللجان الفنية في جميع المواد الدراسية وعن طريق فحص الأعمال التحريرية للتلاميذ والإطلاع على الاختبارات التي أجراها بعض المدرسين على ما يأتي:

- مستوى التحصيل في الصفين الأول والثاني على وجه العموم فوق المتوسط وفى بعض المدارس جيد
- مستوى التحصيل في الصفين الثالث والرابع متوسط في مجموعه.
- أما مستوى التحصيل في الصفين الخامس والسادس فهو دون المتوسط على وجه العموم وان كان يعد ضعيفا في بعض المدارس[٢].

كما كشفت اللجان عن أهم المشكلات التي تتعلق بالعملية التعليمية و أهم معوقات الكيف في هذه المرحلة ، و اقترحت الحلول التى تراها مناسبة لهذه المشكلات التي تتعلق بكل جوانب العملية التعليمية, فهناك مشكلات تتعلق بما يلى :

جهاز القيادة والتوجيه , تفتيش الأقسام ,المدرسين ,طرق التدريس, الكتب المدرسية وموقف المدرسين منها, تقويم التلاميذ وعلاج الضعاف منهم , كثافة الفصول ,الفترات المسائية وقصر اليوم الدراسي.

الجوانب السالبة للتخطيط الكيفى فى مشروع الخطة:

كانت هناك عدة جوانب فى مشروع الخطة أثرت على تحقيق أهداف التعليم الإلزامى من أهمها:

أولا-اعتماد الخطة على استمرار الفترة المسائية

رأت هيئة التخطيط العليا استمرار الفترة المسائية لاستيعاب اكبر عدد ممكن من الملزمين ,وعللت الوزارة ذلك بالظروف الاقتصادية وضخامة تكاليف الأبنية المدرسية والنقص في المباني , وكانت نسبه المدارس التي تعمل بنظام الفترات ٣٨،٤٪ من مجموع مدارس التعليم الابتدائى ، مما أدى إلى استحالة إطالة اليوم الدراسي عن طريق زيادة الخطط الدراسية فى ذلك الوقت [٣]

١-**تقرير عن حاله التعليم الابتدائى ١٩٦١/١٩٦٢**، مرجع سابق، صص ٣-٦

٢-المرجع السابق، ص ٦، ٧

٣-وزارة التربية والتعليم : **الخطط الدراسيه بالمرحله الابتدائيه "دراسه مقارنه "**، مرجع سابق، .ص ٥

و من المعروف أن لنظام الفترات العديد من الآثار السلبية على العملية التعليمية منها :

- -انه لا يمكن لتلاميذ أي من الفترتين أن تشعر بالملكية أو الانتماء للفصل.
- -استحالة القيام بأي طريقه من طرق النشاط فيه تحت هذه الظروف[١]
- افتقار الحجرات الدراسية لأعمال التنظيف والصيانة واللمسات الشخصية مما يؤدى إلى انخفاض الروح المعنوية للمدرسين والمدرسات والتلاميذ.
- -يندر أن تكون فيها مخازن آمنة وبالتالي تقتصر الأجهزة على ما يمكن للمدرسين والطلاب أن ينصرفوا به كل يوم ولا يستطيع المدرسون أن يقيموا المشاريع أو يعلقوا الخرائط أو يقيموا معارض لأعمال التلاميذ وهى تلعب دورا هاما في التعليم الابتدائي الجيد.
- -لا يستطيع المدرس دخول الفصل قبل موعد الحصص للكتابة على السبورة أو البقاء فيها مع الطلاب المتحمسين.
- -الاقتطاع من اليوم الدراسي بصوره متزايدة من أسبوع لآخر[٢]

وهذا يوضح أن نظام الفترات قد يحول دون تحقيق بعض أهداف التعليم الإلزامى مثل الانتماء للمكان ، أداء الأنشطة المختلفة وخاصة الهوايات والأنشطة العملية، كما كان نظام الفترات من أهم معوقات التقويم المستمر للطلاب ورعاية الضعاف والموهوبين على حد سواء.

و ترى الدراسة أن الأخذ بنظام الفترتين منذ تعميم التعليم وإلزاميته فى عهد الثورة كان من اكثر الخطوات تضحية بالكيف ذات الآثار العميقة التي أثرت في كل جوانب العملية التعليمية ، وكان الاستمرار في الأخذ به نوع من أنواع قصور التخطيط في ذلك الوقت حيث كانت هناك بدائل يمكن الأخذ بها مثل الاعتماد على مشاركة المجتمع في بناء المدارس عن طريق حمله دعائية ضخمه لفترة طويلة, وخاصة أن حماس الجماهير للثورة كان حماس منقطع النظير وكان يمكن استغلال هذا لصالح التعليم والشعب ، أو التدرج في الاستيعاب مع البدء بالمناطق المزدحمة أولا ثم المناطق الأقل.. وهكذا .

ثانيا- إهمال الخطة لظاهرة التسرب.

على الرغم من بذل الجهود لتخفيض النفقات فى الخطة عن طريق خفض كلفة الأبنية المدرسية مع توفير الشروط التربوية اللازمة لها[٣] ، لوحظ أنها لم تعط اهتماما لظاهرة التسرب على الرغم من أن البحث الذي تم في هذا الشأن قد دل على أن عدد المنتظر انقطاعهم ٥١٦٠٠٠ تلميذ في المرحلة الابتدائية في سنوات الخطة حتى عام ٦٥/٦٤ [٤]."

وهذا يعنى أن هناك عدد ليس بالهين ينتظر التسرب في خلال مدة الخطة في المدارس الحكومية والخاصة المعانة بالفصل، ومعنى ذلك في نظر المخطط المالي وهو يضع تصميماته على أساس متوسط كثافة معينة للفصل الواحد في كل مرحلة ضياع حوالى ٤،١٢٨،٠٠٠ جنيه [٥]، ولكن كانت وجهه نظر المخطط مختلفة بالنسبة لموضوع التسرب حيث قرر" **أن هذه الأعداد وان بدت كبيره إلا أنها في رأى الوزارة لا يحسب لها حساب في هذا المشروع** لعدة أسباب- من وجهه نظر المخطط-

---

١-سعاد محمد محمود: معوقات الكيف فى مجال التعليم الابتدائى، **صحيفه التربيه**، ع٤، س٢٠ مايو ١٩٦٨ ، القاهرة، ص ٤٢

٢-جاك حلاق : **الاستثمار فى المستقبل**، مرجع سابق، ص ٥٢

٣-عبد الله عبد الدائم : **التخطيط التربوى-اصوله واساليبه الفنيه..**، مرجع سابق. ص ٣٨٠

٤- وزارة التربية والتعليم : **مشروع الخطة الخمسية ٦٠-٦٥**، ، مرجع سابق، صص٤٠-٤٢

٥-عبدالله عبد الدائم : **التخطيط التربوى...**، .مرجع سابق، ص ٣٨٣

• "أولا أن **هذه النسب في تناقص مستمر بمتابعتها في الأعوام السابقة** ، ومرجع ذلك زيادة الوعي التعليمي عند الشعب.

• ثانيا :أن **الوزارة من جانبها تأمل في سرعة تناقص هذه النسب** اعتمادا على تشديد الرقابة والتمسك بأحكام قانون الإلزام.

وحتى لو بقيت هذه النسب أثناء سنوات المشروع، **فلا يمكن من الوجهة العملية أن يكون هذا الوضع مؤثرا في التكلفة لان هذه التكلفة محسوبة على أساس الفصل وليست على أساس التلميذ.**

• ثالثا :**إذا كانت ظاهرة التسرب للنظرة الأولى تتطلب التفكير والعلاج فهي من الناحية التربوية تتمشى مع صالح الخدمة التعليمية** فانه لو جاز أن تكون كثافة الفصل في الصفوف الأولى ٤٨ تلميذا فالأفضل لصالح التعليم أن تقل هذه الكثافة كلما تقدم التلاميذ آلي المراحل العليا ونمت أجسامهم ولذلك نجدها بالمشروع قد هبطت آلي ٣٤ تلميذا في التعليم الإعدادي وهى مرحله لا تزيد كثيرا عن الصفين الخامس والسادس من المرحلة الابتدائية.

وبالرغم من ذلك فقد سمحت الوزارة بإعادة القيد للراسبين في امتحان القبول ويقدر عددهم بنحو ٢٦٠٠٠ تلميذا لكى يحلوا محل المنقطعين تقريبا في هذه الفرقة.

واعتمادا على هذه الاعتبارات وضع المشروع على انتقال تلاميذ كل صف دراسي آلي الصف الأعلى بدون حساب لظاهرة التسرب **وهذا لا يؤثر على الخطة من وجهه التكلفة**."[١]

ونتيجة لعدم تحسب الخطة للتسرب وإهمالها المتعمد له أن وصل الفاقد في التعليم الابتدائي في جميع صفوف عام ١٩٦٥ /١٩٦٦ آلي ١٧٪[٢]

كما أشارت المجالس القومية المتخصصة آلي أن جملة الفاقد في النفقات التعليمية نتيجة تسرب الدفعات الأربع خلال سنوات الخطة ٦٢/٦١ ,٦٣/٦٢, ٦٤/٦٣, ٦٥/٦٤ بلغت ٩،٩١٢،٦٥٠ جنيه[٣] فإذا كانت جملة تكاليف المرحلة في المشروع هي ١٩،٨٧٦،٧٧٤ فأن نسبة الهدر في سنوات الخطة حوالي ٣٠٪ من ميزانية المشروع[٤]

قد تكون حجة إهمال المخطط لظاهرة التسرب انه حديث العهد بالتخطيط وانه لم يدرك الآثار الخطيرة للتسرب على العملية التعليمية فى ظل الموارد المحدودة للدولة إلا أن "مؤتمر التعليم الإلزامي المجاني في الدول العربية ١٩٥٥ " قد أشار في التوصية (١٥) أن " الجهود الضائعة بسبب انقطاع عدد كبير من تلاميذ المدارس الابتدائية عن مواصلة الدراسة.... مشكلة خطيرة يترتب عليها ألا يستفاد مما انفق عليهم من أموال طائلة.. ولذلك يوصى بما يأتي:

أ- أن تدرس العوامل المؤدية لهذا الضياع دراسة وافية.

ب- أن يحد من الرسوب فى امتحانات النقل.

ج- أن يطبق نظام النقل الآلى خاصة في الفرق الثلاث الأولى.

١- وزارة التربية والتعليم :**مشروع الخطة الخمسية ٦٠-٦٥**، ، مرجع سابق، صص٤٥ -٤٧

2 -Division of Statistics on Education Office of Statistics: **Wastage in Primary & General Secondary Education : A Statistics & Patterns in Repetition Drop-Out** , Paris ,1980.157p. p69 `Unesco,

٣-ج.م.ع، رئاسه الجمهوريه، المجالس القوميه المتخصصه، **اصلاح التعليم الابتدائى**، القاهره، المجالس القومية المتخصصة ١٩٧٩. ص ٥٣

٤- وزارة التربية والتعليم :**مشروع الخطة الخمسية ٦٠**-:مرجع سابق، ص١٧

د – أن يراعى في وضع المناهج أن تكون ملائمة لميول الطفل واستعداداته... وان تكون متنوعة بحيث يستطيع كل طفل أن يسير فيها بخطى تتفق مع حالته.[١].

وهذا يوضح أن المخطط لم يعتمد على توصيات المؤتمرات سواء المحلية أو الدولية , أو إلي البحوث والدراسات التى تمت فى هذا الشأن ، ومن جهة أخرى آن المناهج لم تكن ملائمة أو متنوعة فقد تم توحيد المناهج الدراسية تبعا لوجهات النظر فى الإقليمين – مصر وسوريا حيث تزامن مشروع الخطة مع وحدة مصر مع سوريا – فى جميع الصفوف الابتدائية.

ثالثا – توزيع مخرجات التعليم الإلزامي :

قرر المخطط أن يكون التعليم الإلزامي مرحلة مغلقة لأكثر من ٧٥ ٪ من خريجيه على الرغم من توصية مؤتمر التعليم الإلزامي المجاني بشان أهداف التعليم الإلزامي " أن يعتبر التعليم الإلزامي مرحلة أساسية غير مغلقة غايتها توفير حد أدنى من التعليم والتربية لجميع أطفال الأمة"[٢]

وحسب تقدير المشروع فإن هؤلاء الخريجين يمثلون حوالي ٥٠٪ من المقبولين ، أي أن الذين يواصلون التعليم فى المراحل العليا من التعليم لا يتعدون ١٢،٥٪ من المقبولين فى التعليم الإلزامي تقريبا وتقل هذه النسبة كثيرا إذا ما تم نسبها إلى عدد الملزمين ، خاصة وقد اتضح أن عائد التعليم الإلزامى هو ٣٦ ٪ إذا حسب على أساس عدد الملزمين تضاف إليه نسبة صغيرة لمن قد لا يرتدون إلي الأمية من الراسبين، أما إذا حسب على أساس عدد المقيدين كانت نسبة العائد ٤٦٪ [٣].

جدول رقم (٩)

النسب المئوية لتوزيع خريجي التعليم الإلزامي خلال سنوات المشروع[٤]

البيان / السنة	٦٠ / ٦١	٦١/٦٢	٦٢ / ٦٣	٦٣/٦٤	٦٤ /٦٥
نسبة الاستيعاب	٧٨	٧٨,٧	٨٢	٨٤,٧	٨٧,٣
*البيئة	٧٤,٦	٧٥,٦	٧٤,٩	٧١,٧	٧٤,٢
إعدادي عام	٢٠,٣	٢٠,٣	٢٠,٣	٢٢,٣	٣٠,٢
ج بالإعدادي الفني	٥,١	٤,١	٤,٨	٥	٥,٦
نسب المقبولين بالتعليم الإعدادي	٢٥,٤	٢٤,٤	٢٥,١	٢٨,٣	٢٥,٨

*** " البيئة " هو المصطلح الذى استخدمه المخطط فى مشروع الخطة ويقصد به أن النظام لن يقبل هذه النسبة فى المرحلة التالية اى ان هؤلاء الطلبة لن يلتحقوا بالمرحلة التالية من السلم التعليمى.**

وعادة ما يعكس االنظام التعليمى المغلق ، مفهوما طبقيا للتعليم والمجتمع – وذلك يظهر بوضوح فى مفهوم التعليم الإلزامى قبل الثورة – أو مشكلات اقتصادية تؤثر على تمويل التعليم

١–وزارة التربية والتعليم : **مؤتمر التعليم الالزامى المجانى للدول العربية**، مرجع سابق، ص٢٢٣

٢–المرجع السابق التوصية (٣٩)، ص ٢٣٠

٣–ج.م.ع، وزاره التربيه والتعليم، **سياسة التربية والتعليم ١٩٧٣**، مرجع سابق. ص ٧، ٨

٤– وزارة التربية والتعليم :**مشروع الخطة الخمسية ٦٠–٦٥**مرجع سابق، صص ٢٩–٣٣.

التعليم [١]، أو أسباب سياسية وليست اقتصادية يخدع بها السياسيون ناخبيهم ولهذا يجب على المخطط أن يفحص الخطة ويوضح باستمرار جميع السبل للمرور خلال النظام[٢]

ومن حيث المبدأ لا يمكن لأى تعليم أن يكون منتهياً حيث انه لا يعد لمهن أو لإمكانيات واقعية ، كما انه لا يعطى التلميذ فرصة عادلة للتنافس على دخول المستوى التالى[٣].

الصعوبات التى واجهت تنفيذ الخطة الخمسية الأولى:

واجه تنفيذ الخطة عدة صعوبات أثرت على توفير الموارد الرئيسة للتعليم الإلزامى مما اثر على الجانب الكيفى والكمى من أهمها :

أ - تعثر خطة التنمية فى تحقيق بعض أهدافها :

تعرضت خطة التنمية لبعض المشكلات أثرت تأثير مباشر على تمويل التعليم وتمثلت هذه المشكلات فى:

- ضعف معدل النمو فى السنتين الأولى والثانية من خطة التنمية وهى نتيجة لتدهور الإنتاج الزراعى خلالها وقد امتدت آثار هذا التدهور حتى نهاية الخطة وبالتالى كان لابد من تخفيض خطة التنمية فى هذه السنوات ، مما اثر على المدخرات المحلية و تسبب فى عجز ميزان المدفوعات – إلي الحد الذى أستمر فيه العجز إلي سنوات الخطة التالية–.

- تأخر تنفيذ بعض المشروعات الرئيسية فى بداية الخطة (على سبيل المثال السد العالى ومشروعات الاستصلاح) ولهذا قد ركزت الجهود فى السنوات الأخيرة من الخطة لتنفيذ هذه المشروعات وكان لابد من مضاعفة الأيدى العاملة ومضاعفة الأجور ومضاعفة فترات العمل ، وكانت نتيجة تركيز الجهود أن ظهرت عدة مشكلات أخرى مثل ندرة مواد البناء والتشييد بالنسبة للقطاعات الأخرى وخاصة الإسكان(وأيضا أبنية التعليم) .

- -عدم تحقيق التنسيق والتكامل بين القطاعات مع عدم استكمال أجهزة القطاع العام : المتمثلة فى الأعداد اللازمة من الكفاءات القادرة والقيادات والأجهزة الفنية الكافية والقيادات المتخصصة.
- -استغلال القطاع الخاص للظروف السابقة وكانت مظاهر هذا الاستغلال تتمثل فى زيادة تكاليف عمليات التشييد والبناء بحوالى ٢٥ ٪.[٤]

١-جاك حلاق : **الإستثمار فى المستقبل** .. ،مرجع سابق صص ١١٩ ،١٢٠

٢-راسل .ج.دافيز :**تخطيط تنمية الموارد البشرية (نماذج ومخططات تعليمية)** ، ترجمة سمير لويس ،احمد محمد التركى ،القاهرة ،مكتبة الأنجلو المصرية ،١٩٧٥، ص ٢٣١

٣-جاك حلاق، **الاستثمار فى المستقبل** مرجع سابق ص١٢١

٤-على صبرى : **سنوات التحول الاشتراكى :وتقييم الخطة الخمسية الاولى**، (د.م، د.ت) دار الهلال ص ص ٧٩-

وكان من الطبيعى أن يتأثر التخطيط التعليمى بالظروف التى تعرض لها التخطيط العام فى مصر وتمثل هذا فى تأخر التعليم عن الأوليات ونقص التمويل ، والمال مدخل بالغ الأهمية حيث يزود التعليم بالقوة الشرائية الضرورية التى تمكنه من الحصول على المدخلات سواء كانت إنسانية أو أجهزة وأدوات ... ، ويقف التعليم عاجزاً إذا عانى بشدة من نقص المال فإذا توافرت له الموارد الكافية، أصبحت مشكلاته ايسر فى التناول[١]

جدول (١٠)

نسبة الإنفاق على الخدمات التعليمية من إجمالى الإنفاق العام بالمليون[٢]

العام / البيان	٥١-٥٢	٦٢-٦٣	٦٣-٦٤	٦٤-٦٥	٦٥-٦٦	٦٦-٦٧	٦٧-٦٨
أجمالي الانفاق بالمليون	٢٣٤,٧	١٠١٢,٦	١٠٧٩,٤	١١٨٤,٤	١٢٠٦	١٣١٦,٢	١٢١٧,١
نصيب التعليم بالمليون	٤٠,٢	٨٨,٦	٩٢	٩٦,٣	١٠٦,٥	١١١,٩	١٠٥,٤
النسبة	١٦,٦٨	٩,٢٣	٨,٤٩	٨,٣٣	٨,٨	٩,١٢	٨,٩٥

ويوضح الجدول السابق أن نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام كان ١٦,٦٨ ٪ عام ٥١ /١٩٥٢، ولكن بداية من عام ١٩٦٣/٦٢ بدأت النسبة فى الانخفاض بدرجة كبيرة رغم تضاعف إعداد التلاميذ فى التعليم العام فأصبحت ٩،٢٣٪ .

وكانت النتيجة أن صدرت أوامر بإيقاف بناء المدارس منذ عام ١٩٦٢ كما ظهرت عدة اتجاهات لخفض النفقات عن طريق خفض مدة الدراسة أو خفض خطط الدراسة.

ب- الزيادة السكانية غير المتوقعة

واجهت الخطة الخمسية الأولى مشكلة الزيادة التى طرأت على أعداد الفصول المقررة خلال سنوات الخطة لمواجهه الضغط المتزايد على الإقبال على التعليم حيث أن عدد السكان قد زاد بمقدار ٣مليون نسمة عما كان مقدرا في الخطة. حيث اعتمدت الخطة على تقديراتها على تعداد ١٩٤٧

ويبين الجدول التالى للتنفيذ الفعلى مقارنا بتقديرات الخطة فى التعليم الابتدائي[٣]

جدول(١١)

التنفيذ الفعلى للخطة مقارنا بتقديرات الخطة فى التعليم الابتدائي

بيان	تقديرات الخطة	التنفيذ الفعلي	الزيادة أو النقص
عدد الفصول	١٤،٦١٠	١٨،٩٧٦	+٤٣٦٦
عدد المقبولين خاص وحكومي	٢،٩٩٥،٠٠٠	٢،٩١٦،٥٠٠	-٧٨،٥٠٠
نسبه القبول عام ٦٥/٦٤	٨٧،٣ منسوبة لتعداد ١٩٤٧	٧٦،٨منسوب لتعداد ١٩٦٠	- ١٠،٥
عدد المبانى	٦٢٢	٤١٤	-٢٠٨

١-ف .كومبز : **أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر** ، ترجمة احمد خيرى كاظم ،جابر عبد الحميد ،القاهرة ،دار النهضة العربية،١٩٧١ ، ص٧٩.

٢- ج.م.ع، رئاسة الجمهورية، الجهاز المركزى للتعبئة والاخصاء : **الكتاب السنوى ١٩٥٢-١٩٦٨**، القاهرة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ١٩٦٩، ص٤٩

٣-وزارة التربية والتعليم : **سياسه التعليم ٦٠-٧٠**، مرجع سابق، ص٩ - ١١

وكان تلبية التعليم للأعداد الغفيرة الناتجة عن تضاعف السكان، يعد من التحديات الخطيرة التي تعرض لها التخطيط التعليمى فى مصر، ذلك آن ديناميات السكان تؤثر على التعليم من عدة اوجه منها :
حركة التسجيل فى المدارس. احتياجات المدارس من المعلمين. كلفة التعليم. زيادة الطلب على التعليم فى المناطق الحضرية نتيجة للنزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مما يعنى زيادة الضغط على الخدمات التعليمية فى هذه المناطق[١].

وكانت النتيجة عجز ميزانية الدولة عن توفير الخدمات التعليمية المناسبة الأمر الذى أدى إلى تدهور العملية التعليمية متمثلا فى القصور الكمى والنوعى للمبانى المدرسية مما أدى إلى ارتفاع كثافة الفصول وتعدد الفترات المسائية، و العجز فى المعلمين كما ونوعا ، و النقص فى الأدوات والوسائل التعليمية وهذه الأسباب مجتمعة آدت إلى شيوع الدروس الخصوصية و ضعف المستوى العلمى وقصور السلوك الاجتماعى لدى الطلاب[٢]

ج- التغيرات السريعة فى أسعار مواد البناء والتجهيزات :
فقد ارتفعت تكلفه المدرسة الابتدائية (١٢فصلا) من ٨٠٠٠ إلي ١٢٠٠٠ أي بزيادة قدرها ٥٠ فى المائة.

د- عدم تنفيذ الخطة المقررة للمبانى المدرسية :

و قد أدى ذلك إلي رفع كثافة الفصل إلي اكثر من ٥٠ تلميذا فى بعض الفصول بدلا من ٤٨ المقررة فى الخطة , أيضا اضطرت الوزارة إلي الآخذ بنظام الفترة المسائية حتى اصبح ٣٨ ٪ من جمله فصول المرحلة تعمل فتره ثانيه علاوة على ٢٠٠ فصل تقريبا يعمل فتره ثالثه.

هـ- العجز فى هيئات التدريس :-
عانت الوزارة من إحجام خريجى الجامعات عن العمل بالتدريس هذا إلي جانب التزام الدولة نحو الدول العربية والإفريقية بحاجاتها من المدرسين بأعداد كبيره لم تحسب فى الخطة حتى بلغ عدد الإعارات الخارجية عام ١٩٦٤/٦٣ حوالى ٤٩٠٠ معلما ومعلمه وكان لذلك أثره فى ظهور نقص فى القوى البشرية اللازمة لمراحل التعليم المختلفة.[٣]

كان هذا بالنسبة للصعوبات التى واجهت التوفير الكمى للموارد ومدى تأثيره على الجانب الكيفى للتعليم الإلزامى، ولكن كانت هناك بعض الصعوبات أثرت على تنفيذ الوسائل التى حددتها إدارة تخطيط التعليم الابتدائى خلال هذه المرحلة تتعلق ببعض عناصر العملية التعليمية.

١- الكسندر كيورتشيف :ديناميات السكان والتعليم فى عملية التنمية فى البلدان العربية(٢)، **التربية الجديدة**، ع٨، ابريل ١٩٧٦، بيروت، المكتب الاقليمىللتربية فى البلاد العربية، ١٩٧٦ صص٥٣ ٦٠

٢ -المجالس القومية المتخصصة : **تقرير المجلس القومى للتعليم** ..الدورة الرابعة عشرة، مرجع سابق صص٣٣-٣٤

٣- وزارة التربية والتعليم : **سياسه التعليم ٦٠-٧٠**، مرجع سابق، صص ١٠ -١٣

معوقات تطبيق وسائل التخطيط الكيفي :

كشفت لجان التقويم والمتابعة عن أهم المشكلات التي تتعلق بالعملية التعليمية و أهم معوقات الكيف في هذه المرحلة ، و اقترحت الحلول التى تراها مناسبة لهذه المشكلات، وكانت هناك معوقات تتعلق بجهاز القيادة والتوجيه و تفتيش الأقسام وكفاءة المعلمين وطرق التدريس المقررة و تقويم التلاميذ وعلاج الضعاف منهم وكثافة الفصول والفترات المسائية وقصر اليوم الدراسي.

أ. – التوجيه والإشراف:-

أن المناهج المقررة لم تتم دراستها دراسة جيدة ولم تستوعب توجيهاتها وأهدافها ووسائل تحقيقها كذلك لوحظ قصور فى مناقشة ومدارسة النشرات التى ترسلها الوزارة إليهم وعلى سبيل المثال كتب أهداف المرحلة ، كتاب المعلم ، دليل اختبارات التلميذ ، المنشور رقم ٨٨ لعام ١٩٦٠ الخاص بالبطاقات المدرسية والقرار الوزارى رقم ٣٥ لعام ١٩٦٠ الخاص بنظام النقل ومسئولياته فى هذه المرحلة.

ب.– تفتيش الأقسام:

أن بعض مفتشي الأقسام لا يصلون إلى مستوى الكفاية نتيجة اشتراط الأقدمية وليس الامتياز بالإضافة إلى عدم إطلاعهم على الاتجاهات التربوية والاجتماعية الحديثة وأساليب تطبيقها. كما انهم يعانون من تعدد مسئولياتهم لقلة عددهم بالنسبة إلى المدارس وسوء توزيعهم على المناطق ، ومن سوء المواصلات وأنها كثيرا ما تحول بينهم وبين زياراتهم للمدارس النائية فى الريف، مما أدى إلى عدم قدرة المفتش على أداء عمله على اكمل وجه من حيث استيفاء الملفات الخاصة بالمدرسين والنظار وسجلات اجتماعه بهم ، وإحصاءات التلاميذ وعدد الملزمين والبيانات الوافية عن مدن كل قسم وقراه ومدارسه ، وأيضا من حيث التعرف على المشكلات الحقيقية لكل مدرسة ووضع الحلول المناسبة لها .

ج.–كفاءة المعلم :

لوحظ هبوط مستوى المدرس من الناحية الثقافية والمهنية وخاصة لدى بعض مدرسى الصفين الخامس والسادس ويتضح ذلك فى: عدم دارسة المناهج بعمق والقصور فى طريقة تحضير الدروس ، وضعف الشعور بالواجب، كما أن كثره التنقلات بين المدرسين تقضى على عوامل الاستقرار بينهم ويوزع مسئوليه ضعف التلاميذ بين عدد من المدرسين كما انه يعطل الدراسة فى بعض الصفوف بعض الوقت.

د. –طرق التدريس:

رأت الوزارة علاجا لمشكله تعليم المبتدئين القراءة والكتابة أن تتخذ طريقه فى التعليم تجمع بين مزايا الطرائق التحليلية والطرائق التركيبية ، والفت الوزارة كتبا مدرسية مبنية على هذه الطريقة وتطبيقها وطريقه استخدام الكتب المؤلفة على أساسها، إلا انه تبين أن بعض المدرسين يحيدون عن هذه الطريقة نتيجة سوء فهمهم أو عدم رغبتهم فى التطور، كما أن بعض المفتشين ومساعديهم شكك فى الطريقة والكتب المقررة مما أحدث بلبله واضطرابا ونقصا فى الانتفاع بالكتب المقررة.

ويفتقد الكثير من المدرسين القدرة على تبسيط المعلومات للتلاميذ والتدريس لعدة مستويات في الفصل الواحد ، بالإضافة إلى نقص المهارات والخبرات الفنية لدى كثير من معلمى المواد العملية مما أهدر القيمة من تقريرها فى الخطة الدراسية و إلى عدم توافر الإمكانيات من حيث المكان والخامات اللازمة للممارسة أنواع النشاط المثمر فى هذه المواد.

كما أثبتت تقارير اللجان نقص الوسائل التعليمية وان بعض المدرسين لا يعنون باستغلال الموجود منها فى تدريس موادهم ، و لا يهتمون بجوانب النشاط العملى التى تستلزمها دراسة المادة أحيانا.

هـ. -تقويم التلاميذ وعلاج الضعاف منهم :

كانت فكرة التقويم المستمر للتلاميذ على مدار العام الدراسى غير واضحة فى أذهان المعلمين والنظار وغيرهم من القائمين على شئون التعليم الابتدائى .

وأوضحت تقارير اللجان أن بعض المعلمين لا يهتمون بإجراء اختبارات دورية للتعرف على مستوى تحصيل التلاميذ ، وعدم اهتمام بعض المعلمين بتسجيل ملاحظات عن كل تلميذ بطريقة تساعد على فهم شخصية التلميذ ومعاونته على التقدم والتغلب على مواطن الضعف لديه .

بالإضافة إلى عدم تطبيق النشرات والقرارات التوجيهية المتصلة بتنظيم العملية التعليمية وخاصة المتصلة بعملية التقويم حيث يكتفى بعض النظار والمعلمين بمجرد التوقيع عليها دون محاولة فهم ما جاء بها والعمل على تنفيذه ، ومثالا لذلك القرار الوزارى رقم ٣٥ لعام ١٩٦٠ وهو يتضمن تقسيم الفصول إلى فئات متجانسة وإتباع طرق التدريس الملائمة لكل فئة كما ينص على إجراء اختبارات دوريه للتلاميذ مره كل أسبوعين على الأقل لقياس مستوى التحصيل لديهم.

وعلى الرغم من أن المدارس قد اهتمت فعلا بتقسيم التلاميذ إلى فصول إلى مستويات وعنيت بحصر التلاميذ الضعاف فإن ذلك لم يصل إلى الهدف المنشود بسبب :

- عجز بعض المدرسين عن التدريس للمستويات المختلفة .
- عدم العناية الكافية بالبطاقات المدرسية وعدم مراعاة الدقة فى ملء بياناتها حيث تملأ بطريقة آلية تدل على عدم الإدراك الواضح لأهدافها وتجعل الإفادة منها محدودة .
- أن بعض المعلمين يوحى إلى الضعاف بعدم دخول الامتحان حرصا على نتيجة المدرسة [١].

الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥-١٩٧٠

تعرضت الخطة الخمسية الأولى للتعليم للعديد من المعوقات الداخلية والخارجية كما سبق الذكر وكان لهذا اثر كبير فى وضع وتنفيذ الخطة الخمسية الثانية ، فقد ورثت نظام الفترات والتسرب وتخلف الخطة الأولى عن بناء الفصول والمدارس المقررة فى الخطة حيث كانت خطه بناء المدارس تتم بصوره معقولة منذ قيام الثورة وإنشاء مؤسسه ابنيه التعليم عام ١٩٥٣ ,إلا أن الأمر انتهى إلى صدور توجيهات فى عام ١٩٦٦/٦٥ بإيقاف بناء وحدات متكاملة ولم يصرح للوزارة فى الأعوام ٦٦/٦٥ حتى ١٩٦٩/٦٨ إلا ببناء عدد من الحجرات لا تزيد عن ٢٠٪ من التوسع السنوى فى الفصول الجديدة ومن هنا حدث اختلال فى تكامل مقومات التنمية لخطه التعليم[٢].

١- ج.م.ع. وزاره التربيه والتعليم :**تقرير عن حاله التعليم الابتدائى ١٩٦٢/١٩٦١**، القاهره، وزاره التربية والتعليم ١٩٦٢. ٤٩ ص

٢- وزارة التربية والتعليم :**سياسيه التربيه والتعليم ١٩٧٣** ، مرجع سابق، ص ١٩

ويتضح هذا الاختلال فى الوثائق الصادرة عن الوزارة بشأن الخطة الخمسية ٦٥-١٩٧٠.

ففى مارس ١٩٦٥ أصدرت وزارة التربية والتعليم وثيقة عن اتجاهات التربيـة والتعليم فـى الخطة الخمسية الثانية ٦٥- ١٩٧٠ فى ضوء ما تحقق من أهداف فـى الخطـة الخمسية الأولـى وقد أوضحت المعالم الرئيسية للخطة الخمسية الثانية كما يلى:

تعميم الإلزام أي قبول ١٠٠٪ من الملزمين فى عام ١٩٧٠/٦٩ ويقتضى ذلك:

- -قبول ٤١١٠٠٠٠ طفلا فى مدارس القطاعين الرسمى والأهلي.
- -فتح ٢٩٠٢٢ فصلا جديدا.
- -بناء ١٧١٥ مدرسة جديدة ,٤٠٠ مدرسه إحلال أي ٢١٠٠ مبنى جديد.
- ورغبه فى تخفيض التكلفة لمراعاة ظروف الخطة العامة للدولة اتخذ ما يأتي:
- -استغلال الفترات المسائية فى كل من المبانى القائمة (٢٠٪ من الفصول الجديدة)
- -استغلال الفترات المسائية فى كل مبنى جديد (٣٠٪ من الفصول الجديدة)
- -استئجار بعض المبانى لمدارس جديده (١٠٪ من الفصول الجديدة-)
- -بناء فصول جديدة بنسبة ٣٠٪.[١]

ولكن فى أكتوبر من نفس العام صدرت وثيقة أخرى بعنوان سياسة التربية والتعليـم (٦٠-١٩٧٠) لتعطى معالم أخرى للخطة الخمسية الثانية وهى:

قبول جميع الملزمين فى عام ١٩٧٢ ويقتضى ذلك:

-قبول ٣،٨١١،٠٠٠ طفلا فى المدارس الرسـمية ويسـاهم القطـاع الخـاص بقبـول حوالـى ٣٢،٠٠٠ طفل كل سنه حتى عام ١٩٧٠/٦٩.

-فتح ٢٦،٦٣٨ فصلا جديدا لمواجهه النمو والتوسع بالمدارس الرسمية.

-بناء ١٤٣٨ مدرسه جديده ,٢٣٤ مدرسه إحلال ورغبه فى الاقتصـاد فـى التكلفـة روعـى مـا يلـى:

استخدام المبانى المدرسية القائمة والجديدة لتعمل فترتين بنسبه لا تقل عن ٥٠ ٪.

-إضافة فصول جديده بالمدارس القائمة بنسبه ٣٠٪ من جمله الفصول المطلوبة[٢]

جدول (١٢)

جدول مقارن لمعالم الخطة فى الوثيقتين

البيان	مارس	أكتوبر
عدد المبانى	٢١٠٠	١٦٦٢
عدد الفصول الجديدة	٢٩٠٢٢	٢٦٦٣٨
جمله المستجدين	٤١١٠٠٠	٣٨١١٠٠٠
نسبه الاستيعاب ٧٠/٦٩	١٠٠٪	٩٥٪

وهذا يعنى أن الوزارة قررت الحد من بناء المدارس وأيضا التخلف عن نسب الاستيعاب المقررة والتوسع فى الفصول الجديدة وهى إما عن طريق الفترات المسائية أو البنـاء فـى الأفنيـة فقط ، والاتجاه ألى ضغط المصروفات عن طريق:

١-ج.ع.م، وزاره التربيه والتعليم : اتجاهات التربيه والتعليم فى الخطه الخمسيه الثانيه (٦٥-١٩٧٠) فى ضوء ما تحقق من اهداف فى الخطه الخمسيه الاولى، القاهره، وزاره التربية والتعليم مارس ١٩٦٥، ص٢٦

٢- وزارة التربية والتعليم :سياسه التربيه والتعليم ٦٠-١٩٧٠، مرجع سابق، ص٢٣

١.الأخذ بنظام الفترتين فى المرحلة الابتدائية بنسبه ٥٠٪ بقصد الانتفاع بالمبانى والتجهيزات الحالية واستثمارها لخدمه التوسع فى التعليم.
٢. -تبسيط المبانى التعليمية.
٣. -إعادة النظر فى الخطط الدراسية للوصول بها إلى الحد الأدنى المناسب اقتصادا فى القوى البشرية اللازم استخدامها.
٤.-جعل الأولوية فى توزيع المبانى للقرى المحرومة من التعليم الابتدائى[١].
٥.خفض خطة التعليم الابتدائى من ٣٤ حصة فى الأسبوع إلى ٣٠ حصة بدءا من عام ٦٦/٦٥
٦.الاستمرار فى الأخذ بالنظامين القائمين فى تخريج المعلمين للمرحلة الابتدائية (حملة الإعدادي والثانوي) مع التوسع فى نظام السنتين إذ أن هذا النظام – من وجه نظر المخطط – "يخرج معلما اكثر نضجا وهو أيسر فى التنفيذ كما أن فى هذا النظام تخفيف على الجامعات".
إنشاء مراكز للدراسات التكميلية فى المحافظات على سبيل التجريب للمنتهين من المرحلة الابتدائية وفيها يعدون إعدادا عمليا يهيئهم للعمل فى البيئة المحلية[٢]
وخلال تلك الفترة ظهرت عدة سياسات مقترحة بشأن خفض مدة الدراسة بالمرحلة الابتدائية لخفض النفقات كان من أهمها :
أ. – يتقدم التلاميذ إلى امتحان عام فى نهاية الصف الخامس وينقل من ينجح منهم إلى الصف السادس ويكون ذلك فى حدود نسبة القبول الحالية للمرحلة الإعدادية على أن تنتهى المرحلة التعليمية للذين يتوقفون عند الصف الخامس سواء أكان ذلك لعدم نجاحهم فى الامتحان المشار إليه أم لعدم دخولهم فى النسبة المقررة ، وذلك لاستخدام الوفر فى فصول الصف السادس لتحسين العملية التعليمية عن طريق تخفيف كثافة الفصول وتوفير عددا من المعلمين.
ب. – أن تكون مده الدراسة ست سنوات منها أربع سنوات إلزامي للجميع وسنتان أخريان فى حدود ٦٠٪ من مجموع الملزمين بعد إجراء امتحان نهاية الصف الرابع..
ت. – إنشاء مدرسه ريفية مدتها أربع سنوات بالقرى ورفع سن القبول إلى ٧ سنوات وذلك لتحقيق الارتفاع بنسب الاستيعاب وتضمين الدراسة جانبا عمليا – إلا انه قد اعترض على هذا الاقتراح لأنه لا يتيح فرصا متكافئا لجميع المواطنين كما انه يعود بالتعليم لثنائية التعليم –.

وقد أوصت اللجنة الوزارية للقوى العاملة انه فى حاله الأخذ بأي اقتراح من هذه الاقتراحات لابد من :
١) النزول بكثافة الفصل الواحد إلى ٤٠ تلميذ والالتزام بهذا العدد.
٢) أن توضع خطه لتدريب المدرسين بقصد تزويدهم بالاتجاهات التربوية الحديثة لرفع كفايتهم
٣) مراجعه مناهج إعداد المعلمين بمعاهد المعلمين للعمل على رفع مستوى الخريجين.[١]
٤) أعاده النظر فى الكتب والبرامج والخطط الخاصة بالتعليم الابتدائي بما يحقق رفع مستوى التعليم ويخفف عن التلميذ المعلومات والمواد غير الضرورية أو التى لا تتناسب مع قدراته العقلية.
٥) إنشاء مركز تربوى للتعليم الابتدائي لإجراء البحوث والتجارب التى تستهدف استمرار تطويره وتحسينه نوعيا.
٦) دراسة إمكان إجراء امتحان للتلاميذ عند الانتقال من الصف الرابع إلى الصف الخامس بحيث لا ينقل إلا من حقق المستوى التعليمى المناسب[٣].

١-المرجع السابق، صص ١٥ -١٧

٢-ج.م.ع : وزارة التربية والتعليم :**مذكرة موجزة فى سياسة التربية والتعليم فى إطار خطة التنمية الثانية**، مرجع سابق، صص ٣، ١١

٣- وزارة القوى العاملة : **تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عن سياسة التعليم**، مرجع سابق ، صص٤-٥

ويلاحظ مما سبق أن الخطة الخمسية واللجنة الوزارية قد ركزت على خفض النفقات عن طريق إعادة النظر فى الخطط الدراسية ومدة الدراسة وبعض العناصر الهامة المؤثرة على كيف التعليم ، على الرغم من أن العمل على الإقلال من الهدر يمكن أن يكون سبيلا لتوفير العديد من النفقات، خاصة وان الخطة الخمسية الأولي ٦٠-١٩٦٥ قد تسببت فى نسبة كبيرة من الهدر نتيجة عدم تحسبها للآثار السلبية للتسرب.

ولدراسة إمكان تخفيض مده الدراسة فى المرحلة الابتدائية الإلزامية إلى خمس سنوات من شتى جوانبه شكلت لجان من الفنيين بشئون التعليم الابتدائي ورجال الوزارة وكليه التربية جامعه عين شمس ووزارة التخطيط ولجنه التعليم والعلوم بمجلس الأمة ونقابة المهن التعليمية والعاملين بالميدان من المفتشين والنظار [١]

وقد خلصت هذه اللجان إلى أن محاولة اختصار مدة الدراسة فى التعليم الابتدائي يعتبر تعديلا جزئيا فى الهيكل التعليمى المتماسك فى مراحله وانه سوف يؤدى حتما إلى هزه فى السلم التعليمى كله.

كما أوصت اللجان بضرورة استطلاع رأي جميع الهيئات المعنية وإجراء استفتاء واسع النطاق يشترك فيه أولياء الأمور وأعضاء المجالس المحلية بالمحافظات والمسئولين عن الثقافة والتربية والتعليم، عند إحداث تغيير فى السلم التعليمى ثم مناقشه هذه البحوث والاستفتاءات فى هيئات التخطيط العليا ولجان الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة حتى يمكن الاطمئنان إلى سلامه ما يستحدث من تعديل أو تغيير فى سياسة التعليم[٢].

وقد كانت مبررات اللجنة لرفض خفض سنوات الدراسة للتعليم الإلزامي هى:

١- أن حوالى ٧٠٪ من المنتهين من المرحلة الابتدائية لا يتيسر لهم فرص الحصول على تعليم ارقى نظرا لقصور الإمكانات الحالية.

٢- مقارنه بين التعليم الابتدائى فى وضعه القديم والحديث :

- كانت مدة الدراسة قبل الثورة فى التعليم الابتدائى ٤ سنوات، ولكن كان يسبقها مرحلة رياض أطفال -٣ سنوات - ولا تقبل الأطفال إلا بعد أن يجتازوا بنجاح امتحانا فى الأساسيات- القراءة والإملاء والحساب- إذا كان التلاميذ من خريجى المدارس الأولية ، أو بعد إتمام مرحلة رياض الأطفال.
- أما من حيث النظام الدراسى فقد كانت المدرسة الابتدائية القديمة تسير على نظام اليوم الكامل الذى يبدأ فى الثامنة صباحا وينتهى حوالى الرابعة بعد الظهر، بينما يسير نحو ٥٠٪ من المدارس الحالية على نظام الفترتين فلا تزيد مدة بقاء الطفل فى المدرسة على أربع ساعات أو تقل، أيضا كانت الخطة الدراسية فى حدود ٣٦ حصة أسبوعيا بينما هى فى تلك الفترة ٣٠ حصة أسبوعيا ، كما أن كثافة الفصل قديما كانت٣٠ تلميذا أما فى تلك الفترة فبلغت فى المتوسط ٥٠ تلميذا للفصل الواحد وقد تزيد فى أماكن التجمعات السكانية الكبيرة..
- كان معلمى المدرسة الابتدائية القديمة من حملة المؤهلات التربوية العليا (المعلمين العليا ودار العلوم ومعاهد التربية)، بينما المدرسون الحاليين فى المدرسة الابتدائية معظمهم من حملة المؤهلات المتوسطة التربوية وغير التربوية، كما أن نصيب الفصل من المدرسين ١,٥ مدرس/فصل بينما يقتصر نصيب الفصل فى المدرسة الحالية ١,٢ ولم يصل التنفيذ فيه إلى هذه النسبة نتيجة للتوسع والعجز فى هيئات التدريس والاقتصاد فى النفقات.

١ج.م.ع، وزاره التربيه والتعليم : **بشان مده الدراسه فى المرحله الابتدائيه**، القاهره، وزاره التربية والتعليم ، ديسمبر ١٩٦٥، ص ص ١: ٢٥.

• أن نظام النقل من صف إلى صف كان يخضع لامتحانات تحريرية جديه أما نظام النقل فى المدرسة الابتدائية يتركز بصفة أساسية على حضور نسبة لا تقل عن ٧٥٪ من أيام الدراسة.

وفى ضوء ما تقدم نجد انه لا يوجد وجه للمقارنة بين المدرستين ، وأيضا تبرز حتمية الإبقاء على مده الدراسة بالمرحلة الإلزامية لمده ست سنوات.

٣- نتيجة لدخول مجموعه تلاميذ الصفين الخامس والسادس دفعة واحدة فى امتحان القبول فان التعليم الإعدادى سيستقبل من هؤلاء التلاميذ حوالى ضعف ما هو مقدر فى الخطة وهذه الزيادة فى الفصول اكبر من الفصول التى سوف يتم توفيرها من التعليم الابتدائى.

وقد اقترحت الدراسة أنه يمكن الوفر الحقيقى فى استثمارات التعليم من خلال السير بخطى بطيئة فى التوسع بحيث تصل بالإلزام إلى ٩٠٪ أو ٩٥٪ على الأكثر عام ١٩٧٥ خاصة وان بعض المحافظات وصلت إلى درجه الاكتفاء وان بعض المحافظات المترامية مثل الوادى الجديد ومطروح وسيناء والبحر الأحمر وقنا يصعب تحقيق الإلزام الكامل فيها لفترة طويلة، مستقبلا لأسباب ترتبط بالنمو الاجتماعى والاقتصادى فى هذه المناطق ، وان تلتزم المحافظات بالتشغيل الكامل للفصول بحيث تشغل الفصول بأقصى كثافة مقرره وان تلجا إلى استخدام نظام التدريس لمستويين فى الحجرة الواحدة فى حالة نقص الأعداد المقررة للفصل الواحد وذلك يحدث وفرا محققا فى أعداد الفصول إذا حرصت المحافظات على تنفيذ ذلك.

مما سبق يتضح أن التخطيط للمرحلة الإلزامية فى الفترة من ١٩٦٠ -١٩٦٧ قد حاول استيعاب الملزمين من خلال تحديد نسب استيعاب سنوية طموحة تبعا لرأى لجنة بحث حالة التعليم الابتدائى عام ١٩٥٧، التى نبهت إلى أن مشروع ميزانية الوزارة خلال السنوات الخمس المبتدئة من ١٩٥٧/٥٦ يتعذر معه إمكان تعميم التعليم الإلزامى فى عشر سنوات. وقد رأت تحديد فترة تعميم التعليم بثلاثين سنة بدلا من عشر سنوات بحيث تنتهى عام ٨٥/ ١٩٨٦ [١]،

وكانت النتيجة عدم توفير الموارد الأساسية للتعليم الإلزامي خلال تلك الفترة وقد كان لهذا أثره على إنتاجية التعليم -كما هو موضح بالجدول (١٣) - حيث وصلت متوسط نسبة الفاقد خلال سنوات الخطة ٦٠-٦٥ إلى ٦٨،٧٤٪ من جمله المقيدين فى الصف الأول وهى من اكبر معدلات الفاقد خلال فترة الدراسة كلها ، وفى حسبة تقديرية خلال هذه الفترة بينت السياسات أن ٣٦ طفل من كل مائة طفل هم الذين يتمون المرحلة الابتدائية بنجاح.

وعند ربط هذه النتيجة بمدخلات التعليم فى الخطة - كما هو مبين بالجدول -كانت اعلى معدلات للزيادة فى المدارس فى عام ٥٦/٥٥ حيث وصلت إلى ١٦،٤٪ و هذه النسبة تبدو متوازنة مع معدلات الزيادة للمقيدين والمستجدين والفصول ولكن بدأت الوزارة فى إصدار خطة تقديرية اعتبارا من ٥٦-٦٠ وكان أساس هذا المشروع تثبيت فصول السنة الأولى لتقدير الحد الأدنى من ميزانية التعليم للخطة ٦٠-٦٥[٢] وذلك عن طريق استيعاب نسبة معينة من الملزمين فبدأت معدلات الزيادة تتناقص بشكل كبير ليس فقط فى المستجدين بل و فى المدارس أيضا .

ومع بداية الخطة الخمسية ٦٠-٦٥ بدأت المعدلات فى الزيادة بشيء من التوزان وزاد عدد المدارس فى السنة الأولى والثانية من الخطة حوالى ٥٢٥ مدرسة وفى سنوات الخطة كلها ١٢٣٢ مدرسة أما الزيادة فى الفصول فى سنوات الخطة فقد وصلت إلى ١٨٩٥٨ فصلا.

---

١ لطفى بركات احمد :**فى فلسفة التربية**، مرجع سابق ص١٧٦

وعند حساب معدلات الزيادة فى الخطة كلها يتضح أن متوسط الزيادة فى المقيدين وصلت إلى ٣٠،٧٩ ٪ كما أنها فى المستجدين وصلت إلى ٢٦،٥٥٪ فى حين أن الزيادة فى معدلات المدارس لم تتعد ١٣،٤٥٪ والفصول ٢٧،٢٤٪، وهذه البيانات قد تكون لعديد من المؤشرات التى توضح واقع التعليم الإلزامى فى تلك الفترة:

أ- أن زيادة معدلات المقيدين عن معدلات المستجدين فهو يعنى زيادة نسب الرسوب فى هذه الفترة مع إضافة نسب التسرب التى كانت مرتفعة فى هذه الخطة.

ب- أن ارتفاع معدلات المقيدين و المستجدين عن معدلات المدارس والفصول فهذا يعنى تعمد الخطة لزيادة كثافات الفصول.

ج- أن ارتفاع معدلات الفصول عن المدارس فهذا يوضح أن الخطط بدأت فى التوسع فى فصول المدرسة الواحدة وزيادة الفترات وهذا يتضح من البيانات الخاصة ب فصل لكل مدرسة.

وبداية من عام ٦٥ /٦٦ بدأت معدلات الزيادة للمقيدين والمستجدين تنخفض لدرجة كبيرة وذلك لعدم قدرة النظام على استيعاب الملزمين لنقص التمويل وفى ظل الكثافات المرتفعة ونقص الأبنية.

جدول (١٣)

نسب معدلات الزيادة فى التلاميذ والمدارس والفصول والمعلمين وأثرها على نسب النجاح، التسرب، وإنتاجية التعليم. [١]

	ملزم/ تقدير	ملزم/ فعلى	مقيد	مستجد	مدارس	فصول	معلم	نجاح	تسرب	فاقد	مخرج
٦٠-٦١	٧٧،٨	٦٩	٦،٤	٥،٤	-٠,٦	٤	٦،٧	٤٨،٧	٩،٨	٨٠،٦	١٩،٤
٦١-٦٢	٧٩،١	٦٩،٨	٦	٢،٤	٢،٤	٥،١	٥	٥٢	١٠	٧٣،٨٠	٢٠،٤
٦٢-٦٣	٨١،٩	٧١،٦	٥،٧	٧	٤،٧	٤،٨	٧،٢	٥٥،٤	٧،٨	٦٢،٤	٣٧،٦
٦٣-٦٤	٨٤،٦	٧٤،٨	٧،٤	٧،١	٣،٧	٧،٧	٦،٣	٤٩،٨	٧،٨	٦٦،٥	٣٣،٥
٦٤-٦٥	٨٧،٣	٧٦،٨	٥،٢	٤،٧	٣،٣	٥،٦	٤	٥٢،٩	٨	٦٠،٤	٣٩،٦
٦٥-٦٦	٩٠,٩	٧٨،٨	٣،٨	٧،٤	٨١,٩	٤،٣	٢،٥	٥٢،١	٨،٣	٦٠،٩	٣٩،١
٦٦-٦٧	٩٢،٨	٧٣	-,٣	-٦،٦	٢	٠،٦	١،٩	٥٥	٩،٣	٦٠،٥	٣٩،٥
٦٧-٦٨	٩٥،٣	٧١،٩	٠،٧	١	-٣	٠،٧	١،٩	٥٦،٧	٨،٦	٦١،٨	٣٨،٢
٦٨-٦٩	٩٧،٧	٧٤،٤	٢،٣	٦،٣	٠،٣	٢،٥	-١،٥	٥٤،٣	٨،٨	٦٠،٠	٤٠
٦٩-٧٠	١٠٠	٧٦	١،٩	٦	٣،٣	٢	١٠،١	٥٦،٤	٧،١	٥٥،٦	٤٤،٤

وكانت نتيجة عدم توازن معدلات زيادة المقيدين والمستجدين مع معدلات الزيادة فى المدارس والفصول والمعلمين زيادة متوسط كثافة الفصول إلى ٤٣ طالب /فصل خلال عام ٦٢/٦١ فى حين انه عام ٥٥/٤٥ كان ٣٩،١ طالب /فصل .

كما وصل نقص المعلمين إلى حده الأقصى فاصبح ٤٥,٩ طالب / مدرس عام ٥٩/٥٨ فى حين انه فى العام السابق له كان ٣٨،٣ طالب /مدرس كما هو مبين بالجدول فى ملحق الرسالة.

وزيادة كثافة الفصول مع انخفاض نسبة مدرس / فصل تؤثر على أداء المعلم ومراعاته للفروق الفردية وحفظ النظام فى الفصل ومتابعة الواجبات المدرسية، فضلا عن عدم قدرة التلميذ على التركيز فى الفصل أو مناقشة المدرس والاستفادة من شرحه، بالإضافة إلى المشاكل الصحية الناتجة عن

ازدحام الفصول، وان الشخصية السوية تتناسب عكسيا مع عدد تلاميذ الفصل، أى أنها تبدأ فى الاختفاء مع زيادة عدد التلاميذ خاصة مع اختفاء الأنشطة التربوية والنشاط الرياضى. [٢]

١- مشتق من بيانات الاحصاء الاستقرارى (مدارس - تلاميذ - فصول) للسنوات من ٥٥/٥٤ ١٩- ١٩٧٠/٦٩ الصادرة عن الوزارة

و يلاحظ ايضا تناقص معدلات زيادة المعلمين فى الجدول السابق عام ١٩٦٩/٦٨ ، وكان ذلك نتيجة إلغاء نظام الدراسات التربوية لحملة الثانوية العامة، ومدارس المعلمين الفرنسية-على الرغم من اعتماد الخطة ٦٥-١٩٧٠ عليها لتوفير المعلمين فى تلك الفترة - مع عدم التوسع فى دور المعلمين سواء كانت فصول أو طلبة بل تم تخفيضها أيضا كما هو مبين فى الجدول التالى :

جدول (١٤)

تطور دور المعلمين خلال الفترة من ٦٨ - ١٩٧٢ [١]

العام	٦٨-٦٩	٦٩-٧٠	٧٠-٧١	٧١-٧٢
الفصول	٩٣٨	٧٧٤	٧٤٨	٧٨٢
معدل النمو		-١٧,٤٨	-٣,٣٦	٤,٥٥
جملة الطلبة	٢٩٤٥٧	٢٥١٣٣	٢٥٥٢٦	٢٧٢٤٧
معدل النمو		-١٤,٦٨	١,٥٦	٦,٧٤

ويلاحظ فى الجدول انخفاض أعداد الفصول والطلبة فى دور المعلمين والمعلمات انخفاضا حادا فوصلت فى الفصول إلى -١٧,٤٨٪ ، كما نقص جملة المقيدين بدور المعلمين والمعلمات بمعدل - ١٤,٦٧٪ وذلك فى عام ١٩٧٠/٦٩ ، كما يلاحظ أن معدلات النقص فى الفصول ليست بنفس معدلات قبول الطلبة مما أدى إلى زيادة الكثافة فى فصول دور المعلمين.

ومن جهة أخرى كانت هناك عدة سلبيات فى الإدارة حالت دون تحقيق الأهداف بالمستوى المطلوب كان من أهمها :

"أن الفترة من ١٩٦١ إلي ١٩٦٧ كانت سنوات جمود بالنسبة للوزارة من ناحية الفكر التربوى وتطوراته , وقد دعا ذلك النظام إلي ازدواج العملية التعليمية فالذي كانت تراه المتابعة لم يكن يراه التخطيط، ودعا ازدواج العملية الإدارية فى الوزارة إلي أن احد الجهازين ظل جامدا فى هذه السنوات السبع وهو جهاز المتابعة ،والى إضمحلال الثقة فى المفتشين الآلف الذين كانوا يتبعونه, ذلك ولان الوزارة لم تشأ أن تشترك اشتراكا فعليا فى المؤتمرات التى عقدتها ولا أخذت بآيه توصيه انتهت إليها مؤتمرات القادة الإداريين التى نظمها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى سبيل الإصلاح الإداري " [٢].

كما أن صدور التشريعات من أعلى إلى اسفل فى وقت لم تكن البنية الأساسية والبنية الوسطى للعاملين فى مجال التعليم قد تلقت من التدريب القدر اللازم والمناسب لفهم القوانين الجديدة وفلسفتها و أهدافها بطريقة متكاملة تدعو إلى أن يتولى المنفذون مرحلة التنفيذ عن فهم وعقيدة تساند التنفيذ"[٣]

---

٢ سمير لويس سعد :**ارتفاع كثافة الفصول فى مراحل التعليم قبل الجامعى واثره على العملية التعليمية دراسة احصائية**، القاهرة، وزاره التربية والتعليم ١٩٨٨، صص٢١ ٣٠

[١]- وزارة التربية والتعليم، ادارة الاحصاء : **تطور التعليم العام..منذ ١٩٥٠/١٩٥١-١٩٧٦/١٩٧٧**، القاهرة، ١٩٧٨

٢-احمد خاكى : **العلاقات الاداريه بين المؤسسات التعليمية بعضها البعض وبينها وبين المؤسسات الحكومية والمجالس الشعبية**، دراسات لجان مؤتمر التعليم فى الدوله العصريه ، القاهره (٢٠-٢٣ فبراير ١٩٧١) ، مركز التوثيق التربوى :، ١٩٧٢، صص ٢٦٧- ٢٧٠

[٣] - المجالس القومية المتخصصة : **تقرير المجلس القومى للتعليم د١٤**، مرجع سابق صص١٧ ١٨

بالإضافة إلى أن العاملين بالوزارة وعدم فهمهم لمقتضيات التحول الاشتراكي وعدم قدرتهم على التمييز بين السلوك الاشتراكي والسلوك الرأسمالى الذى كانوا مطالبين به[١]
فى الوقت الذي كان الفكر البراجماتى يسيطر على الوسط التربوى فى ذلك الوقت بفضل إسماعيل القبانى مما أدى إلى صراعات داخل الوزارة حالت دون نجاح عدة إستراتيجيات كانت كفيلة برفع كفاءة التعليم الإلزامى رغم الصعوبات التى واجهته فعلى سبيل المثال :

- عدم تطبيق قرار التدريس بالطريقة الكلية نتيجة لمحاربة الموجهين لها والمعلمين ، ومن جهة عدم إتقان العديد من لمعلمين لهذه الطريقة لأنهم لم يدربوا على إتقانها .
- عدم استخدام البطاقات المدرسية، مما اضطر المسئولين بالوزارة إلى التخلى عن نظام النقل الآلي فى التعليم الإلزامي ، لأنه لم يصاحبه تنفيذ الأساس الذى بنى عليه وهو التقييم المستمر للتلاميذ خلال العام الدراسى ذلك أن كثيرا من المعلمين يعتقدون أن العام الدراسى أقصر من أن يتسع للإجراءات التى تطلبها الامتحانات المتعددة التى ينص عليها النظام ، كما يخشى الموجهون أن ينشغل المعلم عن التدريس الحقيقى، بالإضافة إلى عدم تدريب المعلمين على القيام بعمليات التقويم [٢] ، على الرغم من أن المخطط قد اعتمد على نظام النقل الآلي فى استيعاب الملزمين ، كما أن النقل الآلى فى الصفوف الأولى يعمل على زيادة دافعيه التلميذ للتعلم و الإقلال من التسرب.

وكانت المظاهر الكمية والكيفية السابقة عاملا أساسيا حال دون تطوير التعليم الإلزامى سواء فى البنية الأساسية أو فى المناهج أو إعداد المعلم فى غيبه الإدارة المؤسسية الجيدة والموارد والتجهيزات المناسبة لهذا التطوير وكانت النتيجة فى نهاية الفترة المحددة

١. تعدد فترات الدراسة فى اليوم الواحد وصل فى اغلب المدارس إلى فترتين ووصل بعضها إلى ثلاث فترات , ومع تعدد الفترات تكاد تختفى الأنشطة التربوية والنشاط الرياضى فضلا عن ضيق الوقت لاستيعاب الدروس وتقويه ضعاف التلاميذ دراسيا.
٢. بلغت كثافة الفصول ٦٠, ٧٠ تلميذا مما يتعذر علي أي معلم تعليم هذا العدد فضلا عن المشاكل الصحية وعدم وجود أماكن الجلوس فى الفصل.
٣. اختفاء الوجبة الغذائية التى كانت مقرره من قبل مما اثر على المستوى الصحى للتلاميذ خصوصا فى الريف واضعف دافعيه التلميذ للاستمرار فى المدرسة ويتضح ذلك من نسب التسرب المرتفعة .
٤. سوء حال عدد كبير من المدارس الابتدائية ,فبعضها آيل للسقوط وبعضها مستأجر ولا تصلح حجراته للدراسة وبعضها لا يصلح أن يكون مدرسه أصلا وبعضها ضاق بالتلاميذ نتيجة للتوسع فى بناء الفصول على حساب الأفنية وأماكن الأنشطة التربوية وحجرات الإدارة بل ودورات المياه
٥. نظام النقل الآلي من فرقه إلى أخرى لم يصاحبه تنفيذ الأساس الذى بنى عليه هذا النظام وهو التقييم المستمر للتلاميذ خلال العام الدراسى لمعرفة الضعاف ووضع خطه لتقويته.
٦. عدم إتقان عدد كبير من المعلمين الطريقة الكلية فى تعليم القراءة والكتابة وتخبطهم فى إتباع خطواتها والإقلال من استخدام البطاقات ولوحات الخبرة.
٧. عدم اتساق المنهج الدراسى والكتاب المدرسى ببيئة التلميذ خاصة وان الكتب موحدة على مستوى مدارس الجمهورية.[٣]

١-محمد خيرى حربى : **تطور التخطيط التربوى...**، مرجع سابق ص ٤٦

٢ ج.م.ع، وزارة التربيةوالتعليم : **نظام نقل التلاميذ**... مرجع سابق، صص ٣ ٧

٣-**سياسه التربيه والتعليم ١٩٧٣**، مرجع سابق، ص ٨-١٠